المعطوف أمر ثابت، تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب؛ أي: هو أمر يؤيده السماع.

* * *

من خصائص الفاء والواو

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

من أحكام الفاء العاطفة: جواز حذفها مع معطوفها إذا أمن اللبس وذلك إذا وجد ما يدل على ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] والتقدير: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار لم يحصل بمجرد الأمر بالضرب، بل بالضرب نفسه، وتسمى هذه الفاء: فاء الفصيحة؛ لأنها تفصح عن محذوف[١].

وتشاركها (الواو) في هذا الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، فحذفت الواو مع معطوفها، والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، ومنه قولهم: راكب الناقة طَليحان؛ أي: راكب الناقة والناقة طَليحان[٢]، والدليل على المحذوف مجيء الخبر مثنى.

واختصت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: وَلْتسكن زوجك، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها؛ إذ لو عطف على الضمير لزم عليه أن فعل الأمر يرفع الاسم الظاهر، وأجازه فريق من النحاة بحجة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وهو رأي جيد، ولا داعي للتقدير، واختاره أبو حيان في «تفسيره»، وتقدم التمثيل بهذه الآية ـ على هذا الإعراب ـ في العطف على الضمير المتصل المرفوع.

---

(١) انظر: «المغني» ص(٨٢٠)، «معجم المصطلحات النحوية والصرفية» ص(١٧١).

(٢) بفتح الطاء المهملة؛ أي: ضعيفان.

هذا ما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة، والصحيح أن الفاء تشارك الواو في هذا الحكم، نحو: تصدق بدينار فصاعداً، والتقدير: فذهب الدينار صاعداً، فـ(صاعداً) حال حذف عاملها المعطوف بالفاء وهو (ذَهَبَ).

وفي أحكام الواو والفاء **قال ابن مالك**: **(والفاء قد تحذف مع ما عطفت... إلخ)** أي: إن الفاء قد تحذف مع معطوفها، وتشاركها الواو في هذا الحكم.

وقوله: **(إذ لا لبس)** قيد فيهما، و(إذ) ظرفية؛ أي: وقت عدم اللبس، ثم ذكر أن الواو انفردت من بين حروف العطف بعطف عامل **(مزال)** أي: محذوف وقد بقي معموله.

وقوله: **(دفعاً لوهم اتقي)** أي: إن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفاً على الموجود، وهذان البيتان حقهما التقديم قبل ذكر أحكام المعطوف.

* * *

حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ

هنا مسألتان:

الأولى: يجوز حذف المعطوف عليه إذا أُمِنَ اللبس؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩]، قالوا: التقدير: أَعَمُوا فلم يروا؟ وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٤] أي: أَنَسُوا ولم يتفكروا[(١)]؟.

(١) هذا هو رأي الزمخشري في كتابه «المفصل» ص(٣١٩)، ومن وافقه، قالوا: إذا دخلت همزة الاستفهام على الواو أو الفاء، فإن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة، موقعها بين الهمزة والعاطف، والقول الثاني للجمهور: وهو أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها في التقدير، وأن الجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة، والأصل: فألم يروا، ثم تقدمت الهمزة، فصار: أفلم يروا، وقد وافقهم الزمخشري في بعض الآيات من «تفسيره». انظر: «دراسات لأساليب القرآن» =

المسألة الثانية: أن العطف ليس مختصّاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معاً ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل، ولا العكس، تقول: تَرْعُدُ السماء وتَبْرُقُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ﴾ [هود: ٩٨] فالفعل (أورد) ماضٍ معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعاً، لكن زمانهما متحد؛ لأن مدلولهما مستقبل، وهو يوم القيامة، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: ١٠] فالفعل (يجعل) مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على الماضي (جعل) المبني على الفتح في محل جزم.

وصح العطف لاتحاد زمانهما وهو المستقبل؛ لأن (جَعَلَ) جواب الشرط، وهو تعليق أمر بأمر في المستقبل.

والدليل على العطف في الأفعال نصب المضارعين معاً أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب أو الجازم قبل الفعل المعطوف، تقول: يعجبني أن تكتبَ وتفهَمَ، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾﴾ [الفرقان: ٤٨، ٤٩]، فـ(نسقيه) فعل مضارع منصوب؛ لأنه معطوف على الفعل قبله (لنحيي).

ومثال الجزم: أنت لم تحضرْ وتكتبْ، قال تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فالفعل (تتقوا) مجزوم بحذف النون، ولم يتقدمه جازم، فهو معطوف على فعل الشرط (تؤمنوا).

= (١/ ٢/ ٦١٠) و(نحو الزمخشري) ص(٢١٥). وكلا الرأيين ـ كما يقول صاحب «النحو الوافي» ـ معيب، قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، والأحسن أن تكون الواو والفاء حروف استئناف، وما بعدها جملة مستأنفة، فإنهم قد نصوا على مجيء الواو والفاء للاستئناف، ولا مانع من دخول الهمزة على حرف العطف، لكثرة الوارد في القرآن، وهذا رأي جيد، فيه إبقاء الآيات القرآنية الكثيرة على ظاهرها، دون اللجوء إلى تقدير محذوف، أو قول بتقديم وتأخير، والله أعلم.

أما عطف الماضي على الماضي أو المضارع المرفوع على مثله فهو محتمل لأن يكون من عطف الفعل على الفعل، أو عطف الجملة على الجملة، إذا لم يوجد قرينة تعين نوع العطف، نحو: يشتد الحر فيكثر الرُّطَبُ.

أما في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القمر: ٣] فهو عطف جملة فعلها ماضٍ على مثلها، لوجود فاعل غير مستقل، وهو الضمير المتصل لكل فعل ماضٍ منهما.

وهذا معنى **قوله**: (وحذفَ متبوعٍ... إلخ) أي: إن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام (هنا) أي: في هذا الباب أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء؛ لأن الكلام فيهما (استبح) أي: اجعله مباحاً، ثم ذكر أن عطف الفعل على الفعل يصح، وذلك بشرط اتحاد زمانهما، كما تقدم.

وقوله: (يصح) أصلها: يصحُّ بالتشديد، وخففت الحاء للوزن.

* * *

عطف الفعل على الاسم والعكس

٥٦٤ ـ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.. ويجوز عكس هذا، وهو أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

فمثال عطف الفعل على ما يشبهه: أنت مشاركنا في الدعوة إلى الله وتستجيب لطلبنا، قال تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٣، ٤] فقد عطف (أثرن) وهو فعل ماضٍ على (المغيرات) وهو اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى؛ لأن التقدير: واللاتي أغرن فأثرن، والنقع: الغبار.

ومثال عطف ما يشبه الفعل على الفعل: أنت تحضر معنا

ومشارِكُنا(١) في الدعوة إلى الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فقد عطف (مخرج) وهو اسم فاعل على (يخرج) وهو فعل مضارع؛ لأنه في معناه، أو يكون معطوفاً على اسم الفاعل (فالق) فيكون من عطف اسم الفاعل على مثله، ولا شاهد في الآية حينئذ، وكقول الشاعر:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجَائِرِ(٢)

فقد عطف (جائر) وهو اسم فاعل على (يقصد) وهو فعل مضارع لأنه في معناه؛ لأن جائر بمعنى: (يجور).

وهذا معنى **قوله**: **(واعطف على اسم شبه فعل فعلا... إلخ)** أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، واعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، **(تجده سهلَا)** أي: سائغاً مقبولاً لسهولة الأمر فيه؛ لأن الاسم المشبه للفعل كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل.

---

(١) إذا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وافقه في إعرابه، فهنا (تحضر) مضارع مرفوع، فيرفع المعطوف وهو (مشاركنا).

أما العكس وهو عطف الفعل على الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣، ٤] فلو قلنا بالتشريك في الإعراب لأدى ذلك إلى القول بجر الفعل؛ لأن المعطوف عليه مجرور وهو (فالمغيرات) ولهذا قال الفخر الرازي في «تفسيره» (٣٢/٦٦): إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل محله الاسم المشتق (فالمغيرات).

والأصل: فأغرن صبحاً فأثرن نقعاً.. أو يقال: إن المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب، بل فائدة العطف مقصورة على الربط المعنوي، والله أعلم.

(٢) يعشيها: بالعين المهملة؛ أي: يطعمها العشاء بضربها بالعَضْب وهو: السيف البتار يوجهها إلى سيقانها لينحرها لضيوفه بدلاً من أن يعشيها بالعلف، فهو يقصد أسوق التي تستحق الذبح ويجور على أخرى لا تستحقه، ويُروى بالغين المعجمة، مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى. [انظر: «النحو الوافي» ٣/٦٤٩].

إعرابه: (بات) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر (يعشيها) الجملة في محل نصب خبر (بات)، (بعضب) متعلق بالفعل قبله، (باتر) صفة، وجملة (يقصد) صفة ثانية، و(جائر) معطوف على يقصد.

٤ ـ الْبَــدَلُ

تعريف البدل

٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْـمُـسَـمَّى بَـدَلَا

هذا النوع الخامس من التوابع، وهو البدل.

وتعريفه: تابع مقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، نحو: عَمَّ الرخاء في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ فـ(عمر) بدل من (الخليفة) وهو المقصود بالحكم المذكور، ولو ذكرت كلمة (الخليفة) وحدها لما عرف المراد؛ لأن الخلفاء كثيرون، وكلمة (الخليفة) لم يكن ذكرها مقصوداً لذاته[1]، وإنما ذكرت تمهيداً لما بعدها، وليكون الكلام أقوى في نفس السامع[2].

وقولنا: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقولنا: (مقصود بالحكم) قيد أول يُخرج النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم ـ كما تقدم في أبوابها ـ لا أنها هي المقصودة بالحكم، وكذا يخرج عطف النسق بالواو ونحوها، مثل: جاء صالح وعاصم، فإن المعطوف مقصود بالحكم، وليس هو المقصود وحده، كما يخرج المعطوف بـ(لا) نحو: جاء عاصم لا

---

(١) قولهم: «إن المبدل منه ليس مقصوداً» إنما يظهر ذلك في بدل الغلط ـ الآتي ـ لا في غيره، كما قال المحقق الرضي (٢/ ٣٨٠) فإنه لا يصح حذف: (زيداً) من: قطعت زيداً يده، لعدم وجود مرجع للضمير، لكن يفسَّر قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح، أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه، فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر.

(٢) ولهذا فالبدل يفيد تقرير الحكم السابق وتقويته، فإنك إذا قلت: حضر أخوك خالد، فقد نسبت الحضور إلى خالد مرتين، مرة باعتبار أنه (أخ)، ومرة بذكر اسمه، ولهذا قالوا: البدل على نية تكرار العامل.

صالح، فإن ما بعد (لا) ليس مقصوداً بالحكم. وكذا المعطوف بـ(بل) بعد النفي، نحو: ما جاء صالح بل عاصم؛ لأن المقصود نفي المجيء عن الأول.

وقولنا: (بلا واسطة) قيد ثانٍ، يخرج المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات، نحو: جاء صالح بل عاصم، فإن الثاني مقصود بالحكم، لكن بواسطة، وهي (بل) فلا يكون بدلاً.

وهذا معنى **قوله**: (التابع المقصود بالحكم... إلخ) أي: المسمى عند النحاة بدلاً هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، كما مُثل، والمراد بالواسطة: حرف العطف.

* * *

أقسام البدل

٥٦٦ ـ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)

٥٦٧ ـ وَذَا لِلِاَضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨ ـ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا) ... وَ(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)

البدل أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل، وسماه ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ: البدل المطابق[١]، وهو أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى، نحو: عاملت التاجر خليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، فـ(حدائق) بدل من (مفازاً) وهو بدل كل من كل.

(١) وذلك لوقوعه في اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فقد قرأ السبعة (عدا نافعاً وابن عامر) بالجر على أنه بدل من (العزيز). وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره (الذي) وصلته، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/١٢٧٦): (وذكر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، «أي وذلك ممتنع هنا»).

وهذا القسم لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع؛ لأن البدل نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط إذا وقعت خبراً عنه.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو أن يكون الثاني بعضاً من الأول، نحو: قضيت الدينَ ثلثَه، فـ(ثلثَه) بدل بعض من (الدين) والهاء مضاف إليه.

ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، سواء كان مذكوراً؛ كالمثال المتقدم، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، فـ(كثير) بدل بعض من الواو في قوله: (عموا)، أو مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ(من استطاع) بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس، لا كلُّهم، والضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بأن يكون دالّاً عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوفت النفس إلى ذكر البدل، نحو: نفعني خالدٌ علمُه، فـ(علمه) بدل اشتمال من (خالد) وهو منطوٍ تحته، وليس جزءاً منه، ولو قلت: نفعني خالد... لم يتضح المراد، وهل نفعك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البدل اتضح المراد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ(قتالٍ فيه) بدل اشتمال من (الشهر الحرام) وبينهما تعلق وارتباط بوقوع القتال فيه[١].

(١) قد يلتبس على الطالب بدل البعض ببدل الاشتمال، بجامع البعضية أو الجزئية في كل منهما، والفرق بينهما: أن التابع في بدل البعض جزء حقيقي من المبدل منه وهو المتبوع، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، أما بدل الاشتمال فإن التابع فيه ليس جزءاً أصيلاً من المتبوع، بل هو أمر عرضي اشتمل عليه المبدل منه، نحو: =

وبدل الاشتمال ـ كبدل البعض ـ لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، كما في المثال والآية.

وقد يكون الضمير في بدل الاشتمال مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ۝٥﴾ [البروج: ٤، ٥]، فـ(النار) بدل اشتمال من (الأخدود) والضمير مقدر؛ أي: النار فيه؛ لأن الأخدود مشتمل على النار.

والرابع: البدل المباين وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ بدل إضراب: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه، دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل.

ب ـ بدل غلط: وهو ما يذكر فيه المبدل منه غلطاً، ثم يذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً، لا أنه هو الغلط.

جـ ـ بدل نسيان: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ثم يتبين للمتكلم فساد قصده، فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً، لا أن البدل ذكر نسياناً.

والفرق بين هذا والذي قبله: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، فالمبدل منه في الأول ذُكِرَ غلطاً، وفي الثاني ذكر نسياناً.

وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه

= أعجبني خالد علمه أو كلامه أو فهمه، ونحو ذلك مما قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم، أو غير مكتسب وهو ملازم لصاحبه زمناً؛ كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام، وقد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لا يكون كالفرس. [انظر: «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٣، ٣٨٥)، «النحو الوافي» ٣/ ٦٦٧، ٦٦٩].

ومثالها: تصدقت بدرهم دينارٍ، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك، فهو بدل إضراب.

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار، فسبق لسانه إلى الدرهم، فهو بدل غلط.

وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار، لظهور الخطأ في القصد الأول، فهو بدل نسيان.

وهذا معنى **قوله**: (مطابقاً أو بعضاً... إلخ) أي: يُلفى البدل ـ بمعنى يوجد ـ مطابقاً أو بعضاً أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنويّاً، أو كمعطوف بالحرف (بل) وهذا هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي ـ والمراد به الانتقال من غرض إلى آخر ـ.

وقوله: (وذا للاضراب اعْزُ) أي: هذا الذي يشبه (بل) انسبه إلى الإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

فإن لم يقصد متبوعه وقُصد البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فَذَكَرَ المبدل منه فهذا بدل الغلط، وقد بيَّن **بقوله**: (غلط به سُلِبْ) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله، والتقدير: وغلط دون قصد سُلب بالبدل، وقد ترك الثالث وهو بدل النسيان، لكنه قد يؤخذ من المثال الأخير في **قوله**: (كزره خالداً... إلخ) وهذا مثال البدل المطابق، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال، و(خذ نبلاً مُدى) للبدل المباين بأنواعه الثلاثة على الشرح المتقدم، (والنَّبْلُ) هي السهام العربية، وهي مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سَهْمٌ، والمدى: جمع مُدْية، وهي السكين.

* * *

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُـبْـدِلْـهُ إِلَّا مَـا إِحَـاطَـةً جَـلَا
٥٧٠ ـ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالَا كَـ(إِنَّـكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)

١ ـ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ـ وهو ضمير المتكلم والمخاطب ـ إلا إن كان البدل بدل كل من كل، وأفاد الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ(أولنا وآخرنا) بدل كل من الضمير الواقع في محل جر باللام وهو (نا)، وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد بـ(أولنا وآخرنا) جميعنا على عادة العرب من ذكر طرفي الشيء وإرادة جميعه.

فإن لم يفد الإحاطة امتنع، لعدم الفائدة، نحو: رأيتك خالداً.

ومثال بدل الاشتمال: أعجبتَني كلامُك، فـ(كلامك) بدل اشتمال من (تاء) المخاطب المفتوحة، ومنه قول الشاعر:

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وسَنَاؤُنَا وإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِك مَظْهَرَا[(١)]

فـ(مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلاً في قوله: (بلغنا).

ومثال بدل البعض: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فـ(مَنْ) اسم موصول مجرور باللام بدل بعض من ضمير (لكم).

٢ ـ وفهم من كلام الناظم أنه يبدل الظاهر من الظاهر في جميع أقسام البدل، كما تقدم، وأن ضمير الغائب يبدل منه الظاهر مطلقاً، كما تقدم في مثال الناظم (زره خالداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ

(١) المجد: كرم الآباء، سناؤنا: السناء هو الشرف والرفعة، وقوله: (مظهراً) مفعول به، و(فوق) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (مظهراً) وهو نكرة، والمسوغ تقدم الحال عليه، كما مضى في باب «الحال».

ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا)، بدل كل من كل[١].

٣ ـ ولا يجوز إبدال الضمير من الضمير؛ لعدم وروده عن العرب، أما نحو: قمتَ أنتَ، فهو توكيد لفظي، كما مضى في باب «التوكيد»[٢].

٤ ـ ولا يبدل ضمير من ظاهر، فلا يصح عندهم: رأيت زيداً إياه.

وهذا معنى **قوله**: (ومن ضميرِ الحاضر الظاهرَ لا تبدله... إلخ) أي: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا أظهر البدل إحاطة؛ أي: دل عليها، بكونه بدل كل من كل، أو اقتضى بعضاً ـ بأن دل على البعضية ـ أو دل على اشتمال، كقولك: (إنك ابتهاجَك استمالا) أي: فرحك استمال القلوب إليك، فـ(ابتهاجَ) بدل اشتمال من ضمير المخاطب، وهو الكاف الواقع اسماً لـ(إن)، وجملة (استمالا) خبر (إن)، والألف للإطلاق.

* * *

الإبدال من اسم الاستفهام

٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل، ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى، نحو: كم كتبك؟ أعشرون أم ثلاثون؟، ومن رأيت؟ أخالداً أم عليّاً؟، وما كتبت؟ أتفسيراً أم حديثاً؟

فـ(عشرون) وما عطف عليه بدل من (كم)، و(خالداً) وما عطف عليه بدل من (مَنْ)، و(تفسيراً) وما عطف عليه بدل من (ما).

وهذا معنى **قوله**: (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً... إلخ) أي: إن البدل من المبدلِ منه المضمنِ معنى الهمز، لا بد أن تسبقه الهمزة، كالمثال الذي ذكره.

---

(١) تقدم إعراب الآية ومعناها في أوائل باب «الفاعل».

(٢) انظر: «المقتضب» (٤/٢٩٦)، «شرح الرضي» (٣/٣٨٩)، «أوضح المسالك» (٣/٤٠٤).

إبدال الفعل من الفعل

٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

تقدم أن الاسم يبدل من الاسم، وذكر هنا أن الفعل يبدل من الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فـ(يضاعف) مضارع مجزوم، وهو بدل كل[١] من الفعل (يلق) لأنه جواب الشرط، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فالفعل (يضاعف) زاد معنى الفعل (يلق) وضوحاً وكشف المراد منه[٢]، والدليل على أنه بدل مجيئه مجزوماً، ومنه **قوله** في المثال: (من يصل إلينا يستعن بنا يعن)، فـ(يستعن) بدل فعل من فعل، وهو بدل اشتمال.

وظاهر كلامه أن إبدال الفعل جائز في جميع أقسام البدل. والمسموع من ذلك الكل من الكل، وهذا لا خلاف فيه، وأما بدل الاشتمال فهو موضع خلاف، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه؛ لأنه لا بدّ فيه من ضمير.

أما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل؛ لأن الفعل لا يتبعض، وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه، ومثاله: قام قعد المعلم، أردت أن تقول: قعد، فغلطت فقلت: قام، ثم أبدلت: قعد، منه.

واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد، لا إبدال جمل، بدليل مشاركة الفعل الواقع بدلاً لمتبوعه في نصبه أو جزمه[٣].

---

(١) هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣/ ٨٧) وقاله الشاطبي كما في «المقاصد» (٥/ ٢٢٧) وتبعه الأزهري في «التصريح» (٢/ ١٦١)، واستظهر ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي» أنه بدل اشتمال، كما قاله المكودي (٢/ ٣٢) لأن لُقِيَّ الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، ويحصل بالمضاعفة، فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

(٢) قال الرضي في «شرحه على الكافية» (٢/ ٣٩٣): (وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول... ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيداً لا بدلاً..).

(٣) انظر: «همع الهوامع» (٢/ ١٢٨)؛ «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٢/ ٣٢)؛ «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٧٧).

النِّــــدَاءُ

أحرف النداء

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)   وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ   أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

النداء: طلب الإقبال بحرف ناب مناب الفعل (أدعو) لفظاً أو تقديراً، **فالأول**، نحو: يا صاحبَ السيارة تمهل. **والثاني**: صاحبَ السيارة تمهل، بحذف حرف النداء، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

والأحرف التي يُنادى بها ثمانية:

١ ـ الهمزة المفتوحة المقصورة، وهي للمنادى القريب[(١)]، نحو: أخالدُ أجب.

٢ ـ ستة أخرى وهي (آ، يا[(٢)]، أيا، هيا، أي ـ بسكون الياء مع

---

(١) تحديد قرب المنادى أو بعده مرجعه للعرف الشائع.

(٢) حرف النداء (يا) هو أكثر أحرف النداء استعمالاً، ومع كثرة النداء في القرآن الكريم فإنه لم يأت فيه نداء بغير (يا)، ويتعين تقديره دون غيره عند الحذف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهنا قد يرد سؤال وهو: أنه إذا كانت (يا) لنداء البعيد فكيف استعملت في نداء (الله) تعالى، وهو أقرب إلى عبده من حبل الوريد؟

وهنا جوابان:

الأول: ذكره البلاغيون، وهو أنه قد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأدوات البعيد لغرض الإشعار بأن المنادى رفيع القدر، عظيم الشأن، فينزل بُعْدُ المنزلة منزلة بعد المكان.

الثاني: أن (يا) للقريب والبعيد، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل. [انظر: «المغني» ص(٤٨٨)؛ «عدة السالك حاشية أوضح المسالك» ٤/٦].

والجمهور على أن (يا) قد تكون للتنبيه، ولا تكون للنداء، ففي قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] للتنبيه لا للنداء =

فتح الهمزة مقصورة وممدودة ـ) وهذه للمنادى البعيد، نحو: يا صاعد الجبل تمهل، وما في حكمه، كالنائم والغافل، نحو: أيا غافلاً والموت يطلبه.

٣ ـ وا، ويستعمل لنداء المندوب [وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه]، نحو: وا ظهراه.

ويجوز استعمال (يا) في الندبة إذا وجد قرينة تدل على ذلك؛ كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَا عُمَرَا(١)

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأنه قال ذلك بعد موت عمر بن عبد العزيز.

وهذا معنى **قوله**: (وللمنادى الناءِ أو كالناء يا... إلخ) أي: إن المنادى البعيد وما في حكمه يستعمل فيه (يا) وما بعدها، وأما الهمزة فهي للمنادى القريب، و(وا) للمندوب، وكذا الياء (وغير «وا») وهو (يا) عند اللبس لا تستعمل، بل يقتصر على (وا).

* * *

حذف حرف النداء

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَٱعْلَمَا

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي ٱسْمِ ٱلْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَٱنْصُرْ عَاذِلَهْ

= والمنادى محذوف؛ لأن في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه، وذلك إجحاف كثير، قاله في «البحر المحيط». وانظر: «التسهيل» لابن مالك وشرحه له (٣/ ٣٨٥) ومثل ذلك قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) على قراءة الكسائي ـ من السبعة ـ بتخفيف (ألا) و(يا) للتنبيه على أحد القولين، وقيل للنداء. انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ١٥٦)؛ و«المغني» ص(٤٨٨)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٣ ص٦٣٧).

(١) أراد بالأمر العظيم مشاق الخلافة وإقامة العدل بين الناس، وقوله: (أمراً) مفعول ثانٍ، والتاء في قوله: (حملت) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، وقوله: (يا عمرا) منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة.

المنادى بالنسبة لحذف حرف النداء قسمان:

١ ـ قسم يمتنع معه الحذف.

٢ ـ وقسم يجوز، وهو نوعان: كثير وقليل.

فيمتنع حذف حرف النداء في مسائل منها:

١ ـ المنادى المندوب، كما تقدم.

٢ ـ المنادى إذا كان ضميرَ المخاطب عند من يجيز نداءه، نحو: يا إياك قد كفيتك، تقوله: [لمن أراد أن يفعل أمراً، وقد فعلته أنت][١] أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً.

٣ ـ المنادى المستغاث، نحو: يا لَلْقاضي لِشاهد الزور.

ويجوز حذف حرف النداء بقلة في مسائل منها:

١ ـ إذا كان المنادى اسم جنس لمعين؛ كقولهم: أصبحْ ليلُ[٢]؛ أي: يا ليل.

٢ ـ إذا كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، فـ(هؤلاء) منادى بحرف نداء مقدر؛ أي: يا هؤلاء، على أحد الأعاريب[٣].

ويكثر حذف حرف النداء فيما عدا ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله ﷺ: «**اثبت أُحدُ**..»[٤] أي: يا أحدُ.

وهذا معنى **قوله**: **(وغير مندوب ومضمر ... إلخ)** أي: قد «يُعَرَّى» بمعنى يحذف ويجرد من حرف النداء غيرُ المندوب والمضمر والمستغاث، وهذا الحذف في اسم الجنس ولفظ المشار إليه قليل **(ومن**

(١) انظر: «التسهيل» وشرحه لابن مالك (٣/ ٣٨٧).
(٢) يضرب مثلاً لمن يظهر الكراهة للشيء؛ أي: صر صبحاً أو ائت بالصبح.
(٣) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٨٦).
(٤) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٢)، وتقدم الحديث في باب «عطف النسق».

يمنعه فانصر عاذله) أي: انصر من يعذله على منعه؛ أي: يلومه، لورود السماع به الكافي في القياس عليه.

* * *

حكم المنادى من حيث الإعراب

١ ـ المنادى المبني

٥٧٧ ـ وَٱبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨ ـ وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

المنادى من حيث الإعراب أربعة أقسام:

الأول: ما يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

١ ـ التعريف، سواء كان سابقاً على النداء، وهو العلم، نحو: يا خالدُ أطع والديك، أو عارضاً بسبب قصده والإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة، وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء؛ لأنه قَصْدُ فردٍ من أفرادها، نحو: يا طالبُ أجب «تريد معيناً».

٢ ـ الإفراد والمراد به ـ هنا ـ أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

والمنادى في هذا القسم يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب، فإن كان يرفع بالضمة بني على الضم من غير تنوين، كما مُثِّل وإن كان يرفع بالألف بني على الألف، نحو: يا عَليَّان قوما بالواجب، يا فتيان لا تعبثا بالأزهار، وإن كان يرفع بالواو بني على الواو، نحو: يا محمدون صِلوا أرحامكم، ونحو: خذوا جوائزكم يا فائزون.

فـ(خالد) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب لأن المنادى أصله مفعول به، قال تعالى: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠].

فإن كان الاسم المنادى مبنيّاً قبل النداء قُدِّرَ بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: يا هذا[1]، ويجري مجرى ما يتجدد بناؤه بسبب النداء،

(١) يدخل في ذلك كل ما ينادى من المعارف المبنية أصالة قبل النداء، كأسماء =

مثل: (خالد) في أنه يكون في محل نصب، وأنه يُتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا هذا العاقلُ والعاقلَ، بالرفع والنصب، كما تقول: يا خالدُ العاقلُ، والعاقلَ، فـ(هذا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف.

وهذا معنى **قوله**: (وابن المعرف المنادى المفردا...) أي: ابن المنادى المعرف المفرد على العلامة المعهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء، وقوله: (المعرف) يشمل ما تعرف قبل النداء وما تعرف بسبب النداء.

ثم بيَّن أن المنادى الذي يستحق البناء، إذا كان مبنيّاً قبل مناداته قُدِّر بناؤه الجديد، ولوحظ ذلك في توابعه، كما تقدم في المثال.

* * *

٢ ـ المنادى المنصوب

٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

هذا القسم الثاني من أقسام المنادى، وهو ما يجب نصبه لفظاً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون مضافاً[1]، نحو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١]، فـ(يا) حرف نداء و(أهل) منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و(الكتاب) مضاف إليه.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا مسافراً إلى مكة

= الإشارة وأسماء الموصولات غير المبدوءة بـ(أل) مثل: من، وضمير المخاطب، مثل: أنت، إياك..

(١) ونداء المضاف هو أكثر أنواع المنادى في القرآن الكريم [«الدراسات» ٣/١ ص٦٣٠].

تذكر شرف المكان، فـ(مسافراً) منادى منصوب، وقد اتصل به شيء من تمام معناه؛ لأننا لو قلنا: (يا مسافراً) لم يتبين للسامع المراد كاملاً؛ لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: (إلى مكة) أتممنا المعنى، وخصصناه كما يُخَصَّص المضافُ بالمضاف إليه، ولأنه عامل يحتاج إلى معمول بعده، فلا يُكتفى به حتى يعمل فيما بعده.

وهذا الذي به التمام قد يكون مرفوعاً بالمنادى، نحو: يا ضائعاً كتابُه لا تيأس، فـ(ضائعاً) منادى منصوب، و(كتابه) فاعل لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه، وقد يكون منصوباً، نحو: يا طالعاً جبلاً تمهل، فـ(طالعاً) منادى منصوب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل، و(جبلاً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل، وقد يكون مجروراً كما في المثال الأول.

المسألة الثالثة: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها، كما كانت قبل النداء؛ لأنه لم يقصد بها فرد معين؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فـ(رجلاً) منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة، أما إنه نكرة فلأنه لا يدل على معين، وأما إنها غير مقصودة فلأن الأعمى حين يقول: يا رجلاً، لا يوجه الخطاب إلى معين، ولا يقصد شخصاً دون آخر.

وهذا معنى **قوله**: (والمفرد المنكور... إلخ) أي: انصب المفرد (المنكور) وهو النكرة الباقية على تنكيرها، وانصب كذلك المضاف، وشبه المضاف، بغير خلاف في نصب الثلاثة، **وقوله**: (والمضافا) أي: لغير ضمير المخاطب. أما المضاف إليه فلا يُنادى، فلا تقول: يا خادمك؛ لأن النداء خطاب للمضاف، والمضاف إليه ضمير لمخاطب آخر، ولا يجتمع في جملة النداء خطابان لشخصين مختلفين، والألف في قوله: (والمضافا) للإطلاق.

* * *

٣ ـ المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وٱفْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ(ٱبْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الِـ(ٱبْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذا القسم الثالث من أقسام المنادى، وهو ما يجوز فيه الضم والفتح، وهو نوعان:

الأول: المنادى المنعوت بـ(ابن) و(ابنة) وهو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنادى علماً مفرداً؛ أي: غير مثنى ولا مجموع.

٢ ـ ألا يفصل بين كلمة (ابن) والمنعوت.

٣ ـ أن تكون كلمة (ابن) مضافة إلى علم.

مثال ذلك: يا خالدُ بنَ[(١)] سعيدٍ، فيجوز في المنادى (خالد) البناء على الضم على الأصل؛ لأنه مفرد علم، و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل الموصوف لا لفظه، ويجوز البناء على الفتح (يا خالدَ بنَ سعيدٍ) مراعاة للمأثور من فصيح الكلام[(٢)]، وهو على الوجهين في محل نصب.

ومنه قول الشاعر:

يا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ[(٣)]

---

(١) اعلم أنه إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة وجب حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً، سواء كان ذلك في النداء أو غيره، إلا إذا وقعت في أول السطر فتثبت الألف كتابة. وكذا يجب حذف التنوين من الاسم الموصوف بـ(ابن)، سواء كان منادى كما مثل، أو غير منادى، نحو: هذا محمدُ بنُ صالح. [راجع: «المطالع النصرية» ص١٧١] لنصر الهوريني و«ظاهرة التنوين في العربية» للدكتور عبد الرحمٰن إسماعيل ص(١٠٨).

(٢) ما ذكرناه هو أوضح الأعاريب وأيسرها وأبعدها عن التكلف، وفي المثال أعاريب أُخر. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٢٠).

(٣) هو الحكم بن المنذر العبدي، أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك، والسرادق: أصله الخباء الذي يمد فوق صحن الدار، وقوله: (بن المنذر) نعت للحكم باعتبار محله منصوب، وهو مضاف وما بعده مضاف إليه (بن الجارود) نعت للمنذر مجرور، ومضاف إليه.

فـ(حكم) منادى مبني على الفتح، وهو اختيار البصريين، وقد استشهد به سيبويه في «كتابه»[(١)]، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم.

فإن اختل شرط من الشروط المذكورة تعين الضم، نحو: يا رجلُ ابن محمد؛ لأنه غير علم، ويا زيدُ الفاضل؛ لأنه وُصِفَ بغير (ابن)، ويا خالدُ الفاضل ابن عمرو؛ لأنه لم يتصل به، ويا صالحُ ابن أخينا؛ لأن (ابن) لم يضف إلى علم.

وإلى هذا النوع الأول أشار **بقوله**: (ونحو زيد ضُمَّ... إلخ) أي: إن المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة (ابن) يجوز ضمه وفتحه، ولم يذكر الشروط، وإنما اكتفى بالمثال المستكمل لها، ثم بيَّن أن الصفة وهي كلمة (ابن) إذا لم تقع بعد علم أو لم يقع بعدها علم فإنه يتحتم الضم، ويمتنع البناء على الفتح.

وقوله: (لا تهن) بفتح التاء، مضارع (وَهَنَ) أي: ضَعُفَ، وبضمها مضارع أهان، والهاء مكسورة فيهما؛ أي: أهان غيره بمعنى: أذله.

النوع الثاني: من المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه: أن يكون المنادى مكرراً، وهذا يأتي في (تابع المنادى) إن شاء الله تعالى.

* * *

٥٨٢ ـ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

هذا القسم الرابع من المنادى: وهو ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه وهو مضموم، وله نصبه أيضاً، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[(٢)]

---

(١) (٢/٢٠٣).

(٢) هذا البيت للأحوص، وكان قد هوي امرأة، ثم زوجها أهلها رجلاً اسمه مطر، فقال قصيدة، ومنها هذا البيت.
إعرابه: (سلام) مبتدأ، ولفظ (الله) مضاف إليه (عليها) خبر المبتدأ، (عليك) خبر (ليس) مقدم (السلام) اسمها مؤخر.

فقد نون الشاعر المنادى الأول للضرورة، وأبقى الضم، اكتفاءً بما تدعو إليه الضرورة.

ومن الثاني قوله:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْباً ... أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابَا[1]

فقد نصب الشاعر المنادى (عبداً) ونونه للضرورة، مع أنه مفرد معرفة؛ لأنه نكرة مقصودة.

وهذا معنى **قوله**: (واضمم أو انصب... إلخ) أي: اضمم أو انصب ما نُوِّنَ اضطراراً من كل ما له استحقاق ضَمٍّ بُيِّن فيما تقدم، والذي يستحق الضم فيما تقدم، هو المفرد العلم والنكرة المقصودة، وإذا نون المبني على الضم بقي على بنائه، أما في حالة تنوينه منصوباً فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة، وقوله: (أو انصب) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها.

* * *

حكم اجتماع حرف النداء مع (أل)

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) ... إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل، لما فيه من اجتماع معرفين ظاهرين: «النداء، وأل» وهذا لم يعهد في الكلام العربي الفصيح، ولا يعترض بدخول النداء على العلم؛ لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة، واستثني من ذلك الحالات الآتية:

الأولى: لفظ (الله) فتقول: يا الله اغفر لي، والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ (الله) أن يقال: «اللهم» بميم مشددة مُعَوَّضَةٍ من

(١) البيت لجرير يهجو فيها خالد بن يزيد الكندي، و(شعبى) بضم الشين وفتح العين مقصوراً، اسم مكان.

إعرابه: (غريباً) حال (ألؤماً) الهمزة للاستفهام و(لؤماً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، تقديره: (أتلؤم لؤماً) (لا) نافية للجنس (أبا) اسم (لا) مبني على الألف [على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في جميع أحوالها وهي لغة القصر] (لك) خبر (لا). [انظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٤٢)].

حرف النداء؛ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]، فـ(اللهم) منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء، و(فاطر) نعت للفظ (الله) منصوب لأنه مضاف، أو منادى ثانٍ حذف منه حرف النداء منصوب؛ لأنه مضاف أيضاً، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء؛ كقول الشاعر:

إِنِّـي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[(١)]

الثانية: ما سُمِّي به من الجمل المحكية، وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ(أل)، فتقول فيمن اسمه: الرجل منطلق: يا الرجل منطلق، فـ(يا) حرف نداء و(الرجل منطلق) منادى مبني على ضم مقدر للحكاية في محل نصب.

الثالثة: في ضرورة الشعر[(٢)]؛ كقول الشاعر:

فَيَـا الـغُـلَامَـانِ اللَّـذَانِّ فَـرَّا إِيَّـاكُـمَـا أَنْ تُـعْـقِـبَـانَـا شَـرَّا[(٣)]

---

(١) حَدَثٌ؛ أي: أمر حادث وطارئ يحتاج إلى معونة، (ألَمَّ) نزل.
إعرابه: (إذا ما) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان و(ما) زائدة، (حدث) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (ألما) ألمَّ: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر، والجملة مفسرة لا محل لها، (أقول) الجملة من الفعل والفاعل المستتر لا محل لها جواب (إذا)، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (إن).

(٢) يقول أبو حيان الأندلسي في الضرورة الشعرية (يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره). انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/٢٦٨)؛ و«الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي» للدكتور عبد العال شاهين.

(٣) إعرابه (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف؛ لأنه مثنى في محل نصب، (اللذان) صفة لقوله: (الغلامان) باعتبار اللفظ، وجملة (فرا) صلة (إياكما) منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره: أحذركما (أن) مصدرية (تعقبانا) فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف فاعل، و(نا) مفعول أول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة (شرّاً) مفعول ثانٍ.

فجمع الشاعر بين حرف النداء و(أل)، وهذا من ضرورة الشعر في مثل هذا الموضع.

وهذا معنى **قوله**: **(وباضطرار خُصَّ جَمْعُ يا وأل...** إلخ) أي: إن الجمع بين أداة النداء، مثل: (يا) و(أل) مخصوص بضرورة الشعر إلا لفظ (الله)، والجمل المحكية، والأكثر في نداء لفظ **(الله)** أن يقال: **(اللهم)** بحذف حرف النداء وتعويض الميم، وشذ الجمع بينهما **(في قريض)** أي: في شعر، تقول: قرضت الشعر: نظمته، فهو قريض؛ لأنه اقتطاع من الكلام، وابن مالك يشير بذلك إلى البيت المذكور.

«فَصْــلٌ»
[فِي تَابِعِ الْمُنَادَى]

أحكام تابع المنادى

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا ... كَـمُـسْـتَـقِـلٍّ نَـسَـقًـا وَبَـدَلَا

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

هذا الفصل معقود لحكم تابع المنادى من نعت أو غيره، والمنادى لا يخلو من حالتين ـ كما تقدم ـ:

الأول: أن يكون مبنيّاً.

الثانية: أن يكون منصوباً..

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

١ ـ التابع الذي يجب نصبه

١ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وجاء تابعه مضافاً مجرداً من أل، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه؛ لوجود الإضافة، نحو: يا خالدُ صاحبَ محمدٍ، يا صالحُ أبا عبد الله، يا تميم كلَّهم أو كلَّكم[(١)].

٢ ـ التابع الذي يجوز فيه الوجهان

٢ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وجاء تابعه مضافاً مقترناً بأل أو كان مفرداً؛ أي: غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، نحو: يا خالدُ الكاتبُ الدرسِ، برفع (الكاتب) ونصبه، ويا خالدُ الظريفَ، برفع الظريف ونصبه.

وتقول في عطف البيان: يا رجلُ زيدٌ، أو زيداً.

(١) القاعدة أنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يكون للغائب نظراً للأصل، وجاز أن يكون للمخاطب لكون المنادى مخاطباً في المعنى.

وتقول في التوكيد: يا تميم أجمعون، أو أجمعين.

ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بأل، نحو: يا خالدُ والطالبُ، بالرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه الرفع تبعاً للفظ، لما فيه من المشاكلة.

وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي[1] مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] فقد قرأ السبعة بالنصب عطفاً على محل «الجبال»[2].

٣ ـ ما يعطى حكم المنادى المستقل

٣ ـ إذا كان التابع عطف نسق غير مقترن بأل أو كان بدلاً أعطي ما يستحقه لو كان منادى مستقلاً، فيبنى على الضم بلا تنوين إذا كان مفرداً، نحو: يا خالدُ ومحمدُ، ونحو: يا رجلُ خالدُ، كما لو قلت: يا محمدُ ويا خالدُ، وينصب في مثل: يا خالد وصاحبَ الدار، يا شبابُ شبابَ الإسلام.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: **(تابع ذي الضم المضاف... إلخ)** أي: ألزم تابع المنادى المبني على الضم وما ينوب عنها إذا كان التابع مضافاً دون (أل) ألزمه نصباً، ثم مثل بمثال: **(أزيدُ ذا الحيل)** فالهمزة للنداء، و(زيد) منادى مبني على الضم و(ذا الحيل) نعت منصوب بالألف ومضاف إليه.

ثم ذكر في البيت الثاني أن ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه، وهو شيئان كما تقدم:

١ ـ المضاف المصاحب لأل.

٢ ـ المفرد.

أما عطف النسق والبدل فحكمهما حكم المنادى المستقل إلا إن كان عطف النسق بأل، فيجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار الرفع، **وقوله**: **(مصحوب أل)** بالنصب خبر **(يكن)** مقدم على اسمها **(ما نُسقا)** ويجوز رفعه على العكس.

---

(١) معنى: (أوّبي معه) أي: رجِّعي معه بالتسبيح.

(٢) الذين يختارون الرفع كسيبويه والخليل يقدرون النصب في الآية بالعطف على قوله: (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠] وقرئ بالرفع عطفاً على لفظ «الجبال» لكنها قراءة شاذة، كما قال ابن هشام في «شرح القطر» ص(٢١١).

٥٨٨ ـ وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩ ـ وَ(أَيُّهٰذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هٰذَا يُرَدّْ

٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

٤ ـ ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى

٤ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وهو (أي) في التذكير و(أية) في التأنيث وجاء بعده نعت، وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، نحو: يا أيها العاقلُ تدبر حالك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]، فـ(أي، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلاً منهما منادى، نكرة مقصودة، و(ها) حرف تنبيه، و(الناس) نعت مرفوع بالضمة، كحركة المنادى، ومثله كلمة (النفس).

ولا توصف (أي وأية) في هذا الباب إلا باسم محلى بـ(أل) الجنسية، كما مثل، أو باسم الإشارة، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو: يا أيهذا الطالب أحسن القصد، أو بموصول محلى بـ(أل)، نحو: يا ذا الذي عصى ربه اعرف من عصيت، فـ(أي) منادى و(ها) للتنبيه و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع، (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان، وقد توصف (أي) بموصول محلى بـ(أل)؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ . . .﴾ [الحجر: ٦]، فـ(الذي) نعت (أي).

وهذا معنى **قوله**: (وأيُّها مصحوب أل بعد صفه... إلخ)، فـ(أيها) مبتدأ و(مصحوب أل) مفعول به، تقدم على عامله (يلزم)، والمعنى: وأيُّها يلزم مصحوب (أل) حال كونه صفة، مرفوعاً واقعاً بعده، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ ثان، خبره، (صفة) أو جملة (يلزم) والجملة خبر (أيها) وقد أطلق في قوله: (مصحوب أل) ولا بد من تقييده بـ(أل) الجنسية، كما تقدم.

ثم ذكر أن وصف (أي) باسم الإشارة أو بموصول محلى بـ(أل) ورد عن العرب، ونعت (أي) بغيرها (يرد) أي: يرفض ويستبعد، وفي البيت ـ الثاني ـ حُذِفَ العاطف، وهو جائز.

وقوله: (ورد) خبر المبتدأ: وهو **قوله**: (وأيُّ هذا)، والقياس التثنية، لكنه على حذف مضاف؛ أي: ورد لفظ أيُّ هذا وأيها الذي، أو لتأويلهما بالمذكور؛ أي: ورد المذكور.

وذكر في البيت الثالث أن اسم الإشارة إذا كان منادى فإنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها بـ(أل)، أو بموصول محلى بـ(أل).

وقوله:(إن كان تركها يفيت المعرفه) مصدر (أفات) الرباعي، ومفعوله الأول محذوف؛ أي: يُفيت المخاطبَ معرفةَ المشار إليه، والمراد: يفوت علم المخاطب ومعرفته بالمنادى لو تركت الصفة، ومثاله: يا هذا القائم تكلم، تقوله: لقائم بين جلوس، فلو قيل: يا هذا تكلم، لم يَعلم المخاطب مَنْ المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وَصْلة لندائها، إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة، بل يجوز الرفع والنصب؛ لأنه صفة أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته، كما لو وضع المتكلم يده على المقصود بالنداء.

هذا حكم تابع المنادى إذا كان مبنيّاً، وهو الذي اقتصر عليه ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

حكم التابع إذا كان المنادى منصوباً

فإن كان المنادى منصوباً، وتابعه نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع، نحو: يا عبدَ الله صاحبَ خالد، ويا عبدَ الله أبا صالح، ويا علماءَ الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم.

وكذا إن كان التابع عطف نسق مجرداً من (أل) أو بدلاً، وجب نصبه على أرجح الآراء[1]، نحو: يا عبد الله وسعيداً، يا أبا صالح

(١) الرأي الثاني: وهو للأكثرين ـ ويفهم من كلام ابن مالك ـ اعتبار كل من العطف =

خالداً، فـ(سعيداً) معطوف على المنادى المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وكذا البدل (خالداً).

* * *

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحَ ٱوَّلًا تُصِبْ

إذا تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافاً

إذا تكرر المنادى المفرد، وكان اللفظ الثاني المكرر مضافاً، نحو: يا طالبُ طالبَ العلم احرص على الفائدة [تقوله لمعين] جاز في الأول وجهان:

١ ـ البناء على الضم؛ لأنه مفرد معرفة [بالقصد] وهو في محل نصب، ويكون الثاني توكيداً لفظيّاً أو بدلاً أو عطف بيان، مراعىً في الثلاثة محل المتبوع، أو يكون منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً به لفعل محذوف.

٢ ـ النصب على اعتبار أن هذا المنادى (الأول) مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام، والاسم الثاني المكرر مقحماً بين المتضايفين (ويعرب توكيداً لفظيّاً للأول[1]) أو يعتبر المنادى مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور، وأصل الكلام: يا طالبَ العلم طالبَ العلم، بإضافتين في الأسلوب الواحد، ويكون الاسم الثاني منصوباً على أنه توكيد لفظي أو بدل، أو عطف بيان، أو مفعول به لفعل محذوف، أو منادى بحرف

= والبدل بمنزلة المنادى المستقل، فتقول: يا عبد الله وسعيدُ بالرفع؛ لأنك لو جعلته منادى لقلت: يا سعيدُ بالضم، وهذا مرجوح إذ لا مسوغ لاعتباره منادى مستقلاً وقد جاء تابعاً، وحجتهم أن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، وهذه حجة ضعيفة، فإن كلمة (سعيد) في المثال المذكور كيف تكون مبنية على الضم لتبعيتها المنادى مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل، والمنادى هنا منصوب مباشرة وليس له محل، فمن أين يأتي رفع التابع؟؟ انظر: «حاشية ياسين على شرح التوضيح» (٢/ ١٧٦)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٤١).

(١) وعلى هذا فيصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتوكيد اللفظي، واغتفر ذلك لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى، وقد أشار إلى ذلك الشيخ يس في «حاشيته على شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ١٠٧).

نداء محذوف، ويحسن اختيار الأنسب للسياق من هذا الأوجه الخمسة والأوضح في أداء الغرض.

وهذا معنى **قوله**: **(في نحو سعدُ سعدَ الاوس... إلخ)** أي: وفي مثل: يا سعدُ سعدَ الأوس، يجب نصب الثاني منهما، أما الأول فأنت مطالب بضمه أو فتحه، لتوافق الصواب في ذلك، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير بذلك إلى بيت من الشعر، وهو قوله:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعاً ... ويَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو: سعد بن عبادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[1]. والغطارف: مفرده غِطريف: وهو السيد الشريف والسخي السَّري[2].

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٧٩).

(٢) «ترتيب القاموس» (٣/ ٤٠٢).

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء

٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَـ(عَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير منادى ـ كما تقدم في بابه ـ فتثبت الياء مفتوحة، نحو: يا فتايَ، يا قاضيَّ.

وإن كان صحيحاً كـ(غلامي)، جاز فيه خمسة أوجه:

الأول: حذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا غلامِ، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، فـ(عبادِ) منادى مضاف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، فتقول: يا غلاميْ، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] في قراءة من أثبت الياء ساكنة، وهم نافع وأبو عمرو، وابن عامر ـ من السبعة ـ[1]، فـ(عبادي) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وهذا دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفاً، وحذفها، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ٢٦٣).

فتقول: يا غلامَ، فـ(غلامَ) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ـ المحذوفة ـ مضاف إليه.

الرابع: قلب الياء ألفاً وإبقاؤها، فتقول: يا غلامَا، قال تعالى عن يعقوب عليه الصلاة والسلام: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، فـ(أسفا) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة(١)، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الخامس: إثبات الياء مفتوحة، فتقول: يا غلامِيَ، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فـ(عباديَ) منادى منصوب بفتحة مقدرة ـ كما تقدم ـ وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهذه الأوجه الخمسة متفاوتة، بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض، فأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

قال ابن مالك رحمه الله في هذه الأوجه: (واجعل منادى صح... إلخ) أي: إذا أضيف المنادى صحيح الآخر لياء المتكلم فاجعله كـ(عبدِ) بحذف الياء... إلخ الأوجه.

وقوله: (عبديا) أصله: عبديَ، والألف للوزن.

* * *

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

١ ـ إذا كان غير أب وأم

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ فِي: (يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَفَرّ)

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإنه يجب إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، نحو: يا ابنَ أخي، يا ابنَ خالي، إلا إذا

---

(١) أو يقال: وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً، فتكون الفتحة في (غلامَ وغلامَا) ليست فتحة إعراب، وإنما هي لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، والأول فيه تيسير وبعد عن التكلف الذي لا داعي له.

كان المنادى (ابن أم) و(ابن عم) فإنه يجوز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا ابنَ أمِّ، يا ابنَ عمِّ.

الثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً، وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابنَ أمَّ، يا ابنَ عمَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه: ٩٤] فقد قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي بكسر الميم على الوجه الأول، وقرأ الباقون بفتحها على الثاني.

وإعرابه: (ابنَ أمَّ) ابن: منادى بحرف نداء مقدر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أمَّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفاً وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أمَّ) مضاف، والياء المحذوفة المنقلبة ألفاً في محل جر مضاف إليه.

و(ابنَ أمِّ) ـ على قراءة كسر الميم ـ (ابن) كما تقدم و(أمِّ) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة[1] منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(أمِّ) مضاف، والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

وهذا معنى **قول ابن مالك**: **(وفتحٌ أو كسرٌ... إلخ)** أي: إن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في **(يا ابن أم، يا ابن عم)** ولم يقل: في نحو: ابن أم؛ لأنه لا ثالث لهما، أما (يا ابنةَ أمَّ) و(يا ابنةَ عمَّ) فداخلان؛ لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء.

* * *

(١) والأحسن أنه مجرور بالكسرة الظاهرة ما دامت موجودة على قراءة الكسر.

٢ ـ إذا كان كلمة (أب) أو (أم)

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

إذا كان المنادى المضاف إلى الياء هو كلمة «أب» أو «أم» جاز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث عوضاً عنها، مع بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر، نحو: يا أَبَتِ، يا أَمَّتِ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢] فقد قرأ السبعة ـ عدا ابن عامر ـ بالكسر، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء، وأصله: يا أبتي[١].

وإعرابه: (يا) حرف نداء (أبتِ) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[٢] وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على التأنيث اللفظي مبني على الكسر لا محل له.

الوجه الثاني: حذف الياء، والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة، نحو: يا أبتَ ويا أمتَ، ومنه قراءة ابن عامر: (يا أبتَ) وهو كثير، وإعرابه كما سبق غير أن التاء مبنية على الفتح.

وهذا معنى **قوله**: (وفي الندا أَبتِ، أُمَّتِ عرض... إلخ) أي: عرض في النداء أسلوب خاص هو: يا أبتِ، يا أمتِ، بكسر التاء أو فتحها، ثم ذكر أن التاء عوض من ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه.

وقوله: (عرض) أي: شيء عارض غير لازم، فتجوز الأوجه الخمسة السابقة.

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٢).

(٢) هذا هو الأيسر، وهو أن تكون الفتحة التي على الباء فتحة إعراب ظهرت كما تظهر فتحة المنقوص، والرأي الثاني أنه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، وفيه تكلف لا داعي له.

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

تقسيم الأسماء الملازمة للنداء

٥٩٥ ـ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا

٥٩٦ ـ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا منادى، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: سماعي باتفاق، وهو أربعة ألفاظ:

١ ـ فُلُ، بمعنى: رجل.

٢ ـ فُلة، بمعنى: امرأة.

٣ ـ لُؤمان، بمعنى: كثير اللؤم والدناءة.

٤ ـ نَوْمان، بمعنى: كثير النوم.

القسم الثاني: قياسي باتفاق، وهو الوصف الذي على وزن (فَعَالِ) بمعنى: فاعلة أو فعيلة، لسبِّ الأنثى وذمها، ويصاغ من كل فعل ثلاثي تام مجرد متصرف تصرفاً كاملاً، نحو: يا خَباثِ ويا غَدارِ، ويا سَراقِ، بمعنى: خبيثة وغادرة وسارقة، فـ(خَبَاثِ) منادى مَبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك يقاس استعمال (فَعالِ) مبنيّاً على الكسر بالشروط السابقة للدلالة على الأمر، نحو: نزال بمعنى: انزل، وشرابِ بمعنى: اشرب.

القسم الثالث: مختلف فيه وهو الوصف الذي على وزن [فُعَل] لسبّ الذكور، نحو: غُدَر بمعنى: غادر، وفُسَق بمعنى: فاسق، والأرجح في هذه الصيغة أنها قياسية، بشرط دلالة أصلها على السب؛ لأن ذلك شائع في كلام العرب.

وهذا معنى **قوله**: **(وفل بعض ما يخص بالندا... إلخ)** أي: إن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء، وكذا **(لُؤمان نومان)**، واطرد في سب الأنثى **(يا خباث)** وما كان على وزنها، ولما قال: **(واطردا)** دل على أن ذلك قياسي، وما قبله سماعي، ثم ذكر أن هذا الوزن، وهو (فَعالِ) مطرد في الأمر، والمراد: اسم فعل الأمر، ثم قرر أن نداء ما كان على وزن **(فُعَل)** خاصّاً بسبِّ المذكر أنه أمر شائع، ومع هذا نهى عن القياس عليه، وهذا فيه نظر، فإن الشيوع في كلام العرب الفصيح يبيح القياس، كما تقدم، ثم بيَّن أن لفظة (فُلُ) الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة، وهو يشير بذلك إلى قول الراجز:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ[(١)]

فإن الشاعر استعمل (فُلُ) في غير النداء، وجره بالحرف، وذلك ضرورة. وهذا قول ابن مالك، وقال ابن هشام: (الصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة)[(٢)].اهـ. وهذا الحذف للترخيم، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) لجة: بفتح اللام وتشديد الجيم، هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب، والشاعر يصف إبلاً تتزاحم ويدافع بعضها بعضاً، ويشبهها بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضاً فيقال: أمسك فلاناً عن فلان؛ أي: احجز بينهم.
إعرابه: في (لجة) جار ومجرور متعلق بقوله:
تـدافَـع الـشِّـيـب ولـم تَـقَـتَّـل
وجملة (أمسك فلاناً عن فُلِ) في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة والتقدير: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلان.

(٢) «أوضح المسالك» (٤/ ٤٣).

الِاسْتِغَاثَةُ

حكم أسلوب الاستغاثة

٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمُ مُنَادًى خُفِضَا   بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ(يَا لَلْمُرْتَضَى)

٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا   وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا

الاستغاثة من أنواع النداء، وهي: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفعها قبل وقوعها[1]، وأداتها (يا).

فالأول نحو: يا لَلنَّاس لِلغريق.

والثاني نحو: يا لَلحراس لِلأعداء.

وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه ـ وهو طلب النصرة والعون ـ إلَّا بثلاثة أركان:

١ ـ حرف النداء (يا) دون غيره من حروف النداء، وهو مذكور دائماً.

٢ ـ المستغاث به (وهو من يطلب منه العون والمساعدة) وهو

---

(١) هذا له شرطان:

الأول: أن يكون المنادى قادراً على إزالة الشدة أو دفعها قبل وقوعها، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

أما الاستغاثة بالأحياء غير الحاضرين، أو بالأموات فهذا من الشرك.

الثاني: أن تعتقد أن هذا المنادى مجرد سبب، وأنه لا تأثير له مباشر في إزالة الشدة، فإن ذلك من كمال التوحيد. [انظر: «القول المفيد» لابن عثيمين ١/٢٦١].

قال في «فتح المجيد» ص(١٧٠) نقلاً عن بعض علماء الحنفية: (والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال أو إدراك عدو أو سبع أو نحوه، كقولهم: يا لزيد، يا للمسلمين، بحسب الأفعال الظاهرة، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد؛ كالمرض وخوف الغرق، والضيق، والفقر وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله لا يطلب فيها غيره).

مجرور بلام مفتوحاً دائماً، كما تقدم، إلا إذا عطف عليه مستغاث آخر ولم تكرر (يا) فتكسر، نحو: يا لَلعلماء ولِلمصلحين لِلشباب، فكلمة (المصلحين) ليست مستغاثاً أصيلاً، لعدم وجود حرف النداء (يا)، ولكنها لما عطفت على ما قبلها اكتسبت معنى الاستغاثة.

فإن تكررت (يا) لزم الفتح، نحو: يا لَلوعاظ ويا لَلخطباء لِظاهرة السَّهَرِ.

٣ ـ المستغاث له (وهو الذي يطلب بسببه العون لمعاونته أو مقاومته) وهو مجررو بلام مكسورة[١]، كما تقدم، أو بـ(من)، نحو: يا لَلقاضي من شاهد الزور.

وللنحويين آراء في لام المستغاث به، وأحسنها: أنها حرف جر فتحت للتفريق بينها وبين لام المستغاث له، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء (يا)، لنيابته عن الفعل (ألتجئ) ونحوه.

فمثلاً: يا لَلعلماء لِلجهال، تقول: (يا) حرف نداء واستغاثة (لَلعلماء) اللام حرف جر واستغاثة (والعلماء) اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بـ(يا)، للجهال: جار ومجرور متعلقان بـ(يا).

وهذا معنى **قوله**: (إذا استغيث اسم... إلخ) أي: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفضه؛ أي: جره بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى، ثم ذكر أن **(يا)** إذا ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه، وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام، ويدخل في ذلك المستغاث به المعطوف الذي لم تذكر معه (يا)، كما يدخل المستغاث له.

* * *

(١) إلا إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم، فتفتح، تقول: (يا لَخالد لَك) وتقول: (يا لَبكر لَه) فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام، نحو: (يا لَبكر لِي).

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

١ ـ حذف لام المستغاث به
٢ ـ نداء المتعجب منه

الكثير في الاستغاثة أن يجر المستغاث به بلام مفتوحة ـ كما تقدم ـ ويجوز أن تحذف اللام ويزاد في آخر المستغاث به ألف، تكون عوضاً عن اللام المحذوفة، نحو: يا عالمَا للجاهل، فـ(عالمَا) منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة.

ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث، فيجر باللام المفتوحة، نحو: يا للماء، وقد تحذف اللام ويؤتى بالألف عوضاً عنها، نحو: يا عجباً للعاق، والداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

١ ـ أن يرى الإنسان أمراً يعدُّه عظيماً لسبب قام عنده، فينادي جنس ما رآه، نحو: يا للماء، يا لجمال المكان، يا للعشب.

٢ ـ أن ينادي من له نسبة إليه ومعرفة به تقديراً له، نحو: يا للعلماء، يا للعباقرة.

وهذا معنى **قوله**: (ولام ما استغيث عاقبت ألف... إلخ) أي: إن لام الاستغاثة عاقبتها الألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت محلها بعد حذفها، ثم بيَّن أن الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل المستغاث، كما تقدم.

وإنما ذكر أسلوب المتعجب منه ـ هنا ـ لشبهه بأسلوب الاستغاثة لاشتماله على حرف النداء، ومنادى مجرور بلام مفتوحة.

النُّــدْبَــةُ

حكم الاسم المندوب

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ ... كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا منْ حَفَرْ)

الندبة: نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم فالأول كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَا عُمَرَا[1]

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأن المقام مقام رثاء.

والثاني: نحو: واظهراه، أي: أندب ظهري لما يصيبه من وجع، ومنه قوله ﷺ: «**وارأساه**»[2].

والغرض من الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به، وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر غالباً.

ولا يندب من الأسماء إلا المعرفة؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وذلك يستدعي أن يكون معروفاً معيناً، فلا تندب النكرة، نحو: وارجُلاه، ولا المبهم، كاسم الإشارة، نحو: واهذاه، ولا الموصول إلا إن كان خالياً من (أل) وصلته مشهورة؛ كقولهم: وامن حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة: واعبد المطلباه.

وحكم المندوب: حكم المنادى من حيث الإعراب، فيبنى على

(١) تقدم هذا البيت في أول باب «النداء».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٢٣).

الضم إذا كان مفرداً معرفة، نحو: واعمرُ، فـ(وا) حرف نداء وندبة، و(عمرُ) منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب إذا كان مضافاً، نحو: وا أميرَ المؤمنين.

وهذا معنى **قوله**: (ما للمنادى اجعل لمندوب... إلخ) أي: اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادى من الأحكام، ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، ثم ذكر أن النكرة والأسماء المبهمة لا تندب، وأن الموصول يصح أن يكون مندوباً إذا اشتهر بصلته، ثم ذكر المثال.

وقوله: (يلي وامن حفر) أي: يقع بعد قولك: وامن حفر؛ أي: وامن حفر بئر زمزم.

* * *

استعمالات الاسم المندوب

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى، كما تقدم.

الثاني: أن يزاد في آخره ألف طلباً لمد الصوت، وهي أكثر أحوال المندوب، فتقول: واعمرا، فـ(عمرا) منادى مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف الندبة، والألف للندبة.

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف، فتقول في (موسى): واموساه، أو تنوين في صلة، نحو: وامن حفر بئر زمزماه، أو في مضاف إليه، نحو: واغلام محمداه، فـ(موساه) منادى مبني على الضم المقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والألف للندبة، والهاء للسكت.

الاستعمال الثالث: أن تزاد هاء السكت بعد الألف، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (ومنتهى المندوب صله بالألف... إلخ) أي: آخر

المندوب صله جوازاً بألف الندبة، وهذا هو الاستعمال الثاني، أما الاستعمال الأول فيستفاد من قوله فيما تقدم: (ما للمنادى اجعل لمندوب).

وقوله: (متلوها إن كان مثلها حذف) أي: متلو ألف الندبة. والمراد به: الحرف الذي تليه ألف الندبة وتقع بعده (إن كان مثلها) أي: إن كان حرفاً مثيلاً لها، (حذف) أي: هذا المثيل، لالتقاء الساكنين، دون ألف الندبة؛ لأنه جيء بها لغرض، كما تقدم، وكذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء ليتمه، مثل الصلة بعد الاسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف.

وقوله: (نلت الأمل) جملة دعائية للمخاطب، لتكميل البيت.

* * *

فتح ما قبل ألف الندبة

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

تقدم أن الألف تزاد في آخر المندوب وإذا زيدت وجب لها أمران:

الأول: حذف الألف قبلها إن وجدت في آخر الاسم، وحذف التنوين، وهذا تقدم أيضاً.

الثاني: تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأن الفتحة هي التي تناسب الألف، وذلك بحذف الضمة من آخر الاسم، نحو: وازيدَاه، أو الكسرة، نحو: واعبدَ الملكاه، وأصلها: وازيدُ، واعبدَ الملكِ، إلا إن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس وجب إبقاؤهما مع زيادة حرف يناسبهما.

فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو.

فالأول نحو: واغلامكيه ـ بإبقاء الكسرة وبعدها ياء ـ وأصله: واغلامكِ ـ بكسر الكاف خطاب لمؤنثة ـ إذ لو قيل: واغلامكاه ـ بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ـ لم يتبين هل هو خطاب لمذكر أو لمؤنث؟

والثاني نحو: واغلامهوه ـ بإبقاء الضمة وبعدها واو ـ وأصله: واغلامهُ بضم الهاء للغائب ـ إذ لو قيل: واغلامهاه ـ بقلب الضمة فتحة والواو ألفاً ـ لم يتبين هل هو للغائب أو الغائبة؟

والحاصل: أنه إن كان آخر المندوب فتحة لحقته الألف بلا تغيير، نحو: واغلام يوسفَاه، وإن كان غير ذلك وجب فتحه، نحو: واعُمَرَاه، إلا إن أوقع فتحه في لبس، بقيت الضمة والكسرة، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (والشكل حتماً أوله مجانساً... إلخ) أي: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً في الكلام بسبب وَهْم ـ وهو ذهاب الظن لغير المراد ـ فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألِف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء، وإن كان الضمة أُتي بالواو.

* * *

زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة

٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ

هذا هو الاستعمال الثالث للمندوب ـ كما تقدم ـ وهو زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة، وذلك خاص بحالة الوقف، نحو: واعمراه، وارأساه، ولا تثبت في الوصل إلا في ضرورة الشعر؛ كقوله:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ   وعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ[1]

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (عمراه) وذلك ضرورة.

(١) إعرابه: (ألا) أداة استفتاح للتوكيد، (يا عمرو) منادى مبني على الضم في محل نصب، (عمراه) توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة للندبة، والهاء للسكت، (وعمرو) معطوف على عمرو الأول، (ابن) صفة منصوبة باعتبار المحل، وهو مضاف و(الزبيراه) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة... إلخ.

وهذا معنى **قوله**: (وواقفاً زد هاء سكت... إلخ) أي: زد هاء السكت إن شئت ـ عند الوقف ـ على المندوب، وإن شئت ألا تزيدها وتقتصر على الألف فلك ذلك، وإن شئت الاستغناء عنهما فكذلك، وعلى هذا (فالمَدَّ) بالنصب مفعول (لا تزد)، و(الها) بالقصر معطوف عليه، فإن رُفع فهو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإن تشأ فالمدُّ كافٍ في الوقف، والهاءَ لا تزد.

* * *

الاسم المندوب المضاف للياء

٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ: (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا) مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً باقية أو محذوفة.

وذكر هنا أنه إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء جاز فيه وجهان:

١ ـ فتح ياء المتكلم لمناسبة ألف الندبة، فتقول: واعبديا، فـ(وا) حرف نداء وندبة (عبديا) منادى مندوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه مضاف لياء المتكلم، والألف للندبة.

٢ ـ حذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين ـ الياء والألف ـ فتقول: واعبدا، فـ(وا) حرف نداء وندبة (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة[1] منع من ظهورها الفتحة لأجل ألف الندبة.

وإذا ندب على لغة من يبقى ياء المتكلم ويفتحها يقال: واعبديا، ليس إلَّا، وإذا ندب على بقية اللغات المذكورة يقال: واعبدا، ليس إلَّا.

وهذا معنى **قوله**: (وقائل واعبديا واعبدا... إلخ) أي: إن الذي

(١) أو يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في نظائره.

أظهر الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة، واعبديا، واعبدا، فيفتح الياء أو يحذفها، ويلحق بها ألف الندبة، ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد، كما تقدم.

التَّرْخِيمُ

تعريف الترخيم وأقسام الاسم المرخم

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي: رقيق لين.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء بطريقة مخصوصة للتخفيف غالباً(١).

والترخيم أنواع:

١ ـ ترخيم المنادى.

٢ ـ ترخيم الضرورة، وهذان مذكوران في هذا الباب.

٣ ـ ترخيم التصغير، ويذكر في باب التصغير.

والذي يرخم قسمان:

١ ـ مختوم بالهاء.

٢ ـ غير مختوم بالهاء.

(١) الترخيم خاص بالمعرفة، والمراد بها: العلم، كما سيأتي في الأمثلة، أو النكرة المقصودة التي صارت معرفة بالقصد؛ كقول الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحاً ... إلى سليمان فنستريحا

قالوا: وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأن المعارف يكثر نداؤها، والشيء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف.

١ ـ ترخيم المختوم بالتاء

فإن كان الاسم مختوماً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، سواء كان علماً؛ كفاطمة وحمزة، أو غير علم؛ كجارية، زائداً على ثلاثة أحرف، كما مثل، أو غير زائد كـ(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ، يا حمزَ، يا جاريَ، ويا شا) ومنه قول العرب: يا شا ادجني؛ أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

٢ ـ ترخيم غير المختوم بالتاء

وأما ما ليس مؤنثاً بالهاء فلا يرخم إلَّا بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون رباعيّاً فأكثر.

٢ ـ أن يكون علماً.

٣ ـ ألا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد.

وذلك كـ(عثمان، وجعفر) فتقول: يا عثما، ويا جعفَ.

وخرج بالشرط الأول: ما كان على ثلاثة أحرف كـ(زيد وعمر) وخرج بالشرط الثاني: ما كان على أربعة أحرف، لكنه غير علم، كـ(قائم وقاعد) وخرج بالشرط الثالث: ما ركب تركيب إضافة، كـ(عبد العزيز) وما ركب تركيب إسناد، نحو: شاب قرناها، وسيأتي بعد قليل أن المركب الإسنادي يرخم على قلة.

وهذا معنى **قوله**: (ترخيماً احذف آخر المنادى... إلخ) أي: احذف آخر المنادى حذف ترخيم، كمن يقول: يا سعا، ينادي فتاة اسمها: سعاد، ثم ذكر أن الترخيم يجوز مطلقاً في المنادى المؤنث بالهاء (وهي تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف).

وقوله: (والذي قد رُخِّمَا بحذفها وفِّره بعد) أي: إن المنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك، فلا يحذف منه شيء، ثم بيَّن أن المنادى الخالي من التاء (يحظل) أي: يمنع ترخيمه، إلا إذا كان رباعيّاً فما فوق، وكان علماً، وغير مضاف، وغير مركب تركيب (إسناد مُتَمْ) بوزن اسم المفعول من (أتممت) أي: تركيب إسناد تام، والمراد: المركب الإسنادي.

وقد سكت عن المركب المزجي، فيفهم منه أنه يرخم؛ لأنه لم يستثنه، كما استثنى الإضافي والإسنادي، وسيأتي كيفية ترخيمه.

* * *

ما يحذف للترخيم

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ ٱحْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

يحذف للترخيم الحرف الأخير من الكلمة بلا شرط، كما تقدم في الأمثلة، ويجوز أن يحذف حرفان ـ الآخر وما قبله ـ بالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون الحرف الذي قبل الآخر زائداً.

٢ ـ أن يكون حرف لين[1].

٣ ـ أن يكون ساكناً.

٤ ـ أن يكون رابعاً فصاعداً.

٥ ـ أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وهذا فيه خلاف.

مثال ذلك: عثمَان، منصُور، إسماعِيل، فتقول: يا عثمَ، يا منصُ، يا إسماعِ.

وهذه الأسماء فيها حركة مجانسة لفظاً، وهي الفتحة والضمة

---

(١) أحرف اللين هي أحرف المد: الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها (وهي الفتحة قبل الألف والضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء) نحو: قام، يقوم، مقيم، وهي حروف علة ومد ولين، فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي حرف علة ولين، وهذا في الواو والياء، نحو: بَيت وخَوف، أما الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط، نحو: حَوَر وهَيَف، وقد ذكر الصبان في «حاشيته» (٣/ ١٧٧) عن بعض المحققين أن أحرف اللين هي أحرف العلة بشرط سكونها، فيكون قول ابن مالك (ساكناً) وصفاً كاشفاً لقوله: (ليناً)، لكن يقال: إن ابن مالك جعل اللين هنا شاملاً للمحرك، فلذا أخرجه بقوله: (ساكناً).

والكسرة التي قبل اللين، وأما تقديراً فنحو: مصطفَون ومصطفَين [علمين] لأن أصلهما: مصطفيُون، ومصطفَيين، فيقال: يا مصطفُ.

فإن كان ما قبل الآخر غير زائد كـ(مختار) ـ علماً ـ أو غير لين، نحو: شمأل [علماً] فإن زائده ـ وهو الهمزة ـ غير لين، أو غير ساكن كـ(قنوّر)(١) أو غير رابع كـ(مجيد) [علمين] لم يجز حذف ما قبل الآخر، بل يقتصر على حذف الآخر، فيقال: يا مختا، ويا شمأ، ويا قنوَّ، ويا مجي.

وأما ما ليس فيه حركة مجانسة، كأن يكون قبل واوه فتحة كـ(فرعَون)، أو قبل يائه فتحة كـ(غُرْنَيق)(٢) فمن النحويين من يجيز حذف الآخر وما قبله، فتقول: يا فرعَ، ويا غُرْنَ.

والأكثرون على عدم جواز حذف ما قبل الآخر، فتقول: يا فرعو يا غُرْنَي.

وهذا معنى **قوله**: (ومع الآخر احذف الذي تلا... إلخ) أي: احذف مع الحرف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر.

وقوله (إن زيد) هذا هو الشرط الأول؛ أي: أن يكون زائداً (ليناً) هذا الشرط الثاني، وهو بفتح اللام(٣) (ساكناً) هذا الشرط الثالث (مكملاً أربعة فصاعداً) هذا الشرط الرابع.

ثم ذكر أن الخلاف ثابت في جواز حذف الأخير وما قبله إذا كان قبل الواو والياء فتحة.

وقوله: (والخلف) مبتدأ (في واو) خبر المبتدأ (بهما) خبر مقدم، و(فتح) مبتدأ مؤخر، والجملة نعت لواوٍ وياء، وجملة (قُفي) بالبناء للمجهول بمعنى: أُتْبِعَ، نعت لفتح، والتقدير: والخلف ثابت في حذف واو وياء أتبع بهما فتح.

* * *

(١) قنَوَّر: بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء، الصعب اليبوس من كل شيء.
(٢) بضم الغين طير من طيور الماء طويل العنق.
(٣) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٨٤).

ترخيم المركب المزجي والإسنادي

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تقدم أن الترخيم يكون بحذف حرف أو حرفين، وذكر هنا أن الترخيم يكون بحذف كلمة، وذلك في المركب المزجي، فيحذف عجزه فتقول في (معدي كرب): يا معدي.

وقد تقدم أن المركب الإسنادي لا يرخم، وذكر هنا أنه يرخم قليلاً وأن عمراً ـ يعني سيبويه ـ نقل ذلك عن العرب، وقد فهم ابن مالك هذا من كلام سيبويه في بعض أبواب النسب حيث قال: (وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد، فيقول: يا تأبطُ أقبل)[1].

وهذا معنى **قوله**: (والعجز احذف من مركب... إلخ) أي: احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم، وقلَّ في كلام العرب ترخيم ما ركب من الجملة (وهو المركب الإسنادي) وقد نقله عن العرب عمرو المشهور باسم سيبويه.

* * *

كيفية ضبط المنادى المرخم

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)

يجوز في ضبط المنادى المرخم وجهان:

الأول: ملاحظة المحذوف وكأنه باقٍ، فيبقى ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم وفروعه واقعاً على الحرف المحذوف، ويسمى ذلك: لغة من ينتظر، فتقول: في جعفَرٍ: يا جعفَ، بالفتح، وتقول: في حارِثٍ: يا حارِ، بالكسر، وفي منصُورٍ: يا منصُ، بالضم، وفي هِرَقْلَ: يا هرقْ، بالسكون، وتقول في ثمُود: يا ثمُو.

---

(١) كتاب «سيبويه» (٣/ ٣٧٧).

فـ(جعفَ): منادى مرخم مبني على ضم الحرف المحذوف، وهكذا يقال في الأمثلة الباقية.

الوجه الثاني: مراعاة الموجود، فيجعل الحرف الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، ولا ينظر للمحذوف، ويسمى ذلك لغة من لا ينتظر، فتقول: يا جعفُ، يا حارُ، يا منصُ، يا هرقُ، بالضم فيهن، وتقول في ثمود: يا ثمي، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة، مثل: دلو، جمعها: أَدْلِي، والأصل: أَدْلُو، فقلبت الواو ياء والضمة كسرة، لعدم النظير في اللغة العربية.

وهذا معنى **قوله**: (وإن نويت بعد حذفٍ ما حذف... إلخ) أي: وإن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه، فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف. وهذه اللغة الأولى، أو اجعل الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، اجعله كما لو كان قد تُمِّمَ بالآخر في الوضع؛ أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، وفي بعض النسخ (إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوْفٌ) **وقوله**: (وضعاً) منصوب على نزع الخافض، وهذه اللغة الثانية، فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: يا ثمو، بحذف الدال، وترك الباقي على حاله، وعلى الثاني يقال: يا ثمي، بالياء، للسبب المبين فيما مضى.

* * *

تَعيُّن إحدى لغتي الترخيم في بعض الأسماء

٦١٨ ـ وَٱلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث ـ مثل: مُسلمة وحارثة وحفصة، وجب ترخيمه على لغة من ينتظر، فتقول: يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر لأنك لو قلت: يا مسلمُ يا حارثُ يا حفصُ، لالتبس بنداء المذكر الذي لا ترخيم فيه.

وأما ما كانت التاء فيه لا للفرق فيرخم على اللغتين، فتقول: في مَسلمة وحمزة وطلحة: يا مَسلَمُ، يا حمزُ، يا طلَحُ، بالضم والفتح.

وهذا معنى **قوله**: (والتزم الأول... إلخ) أي: التزم الوجه الأول وهو نية الحرف المحذوف في مثل: (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق.

* * *

ترخيم الضرورة

٦١٩ ـ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

هذا النوع الثالث من أنواع الترخيم، وهو ترخيم الضرورة، وهذا النوع في غير المنادى، وله ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون في شعر.

٢ ـ أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء، فلا يصح ترخيم لفظ: الغلام؛ لأنه لا يصلح للنداء لوجود (أل).

٣ ـ أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو مختوماً بتاء لتأنيث.

فالأول كقول الشاعر:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوْعِ والخَصْرِ[1]

فرخم (ابن مال) في غير النداء للضرورة، وأصله: ابن مالك، ونونه على لغة من لا ينتظر.

والثاني كقول الآخر:

---

(١) تعشو: تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها، الخصر: بفتح الخاء شدة البرد.
إعرابه: (لنعم الفتى) اللام موطئة للقسم، ونعم: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. والفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، والجملة خبر مقدم (طريف) مبتدأ مؤخر [على أحد أعاريب المخصوص] (ابن) صفة لطريف وهو مضاف و(مالٍ) مضاف إليه، (ليلة) ظرف زمان متعلق بتعشو.

إِنَّ ابنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنِّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[(١)]

فرخم (ابن حارث) في غير النداء للضرورة، بحذف التاء من اللفظ الثاني، وأصله: ابن حارثة.

وهذا معنى **قوله**: (ولاضْطِرَارٍ رخموا دون ندا... إلخ) أي: رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء، إذا كان يصلح للنداء، نحو: أحمد، فذكر الناظم الشرطين الأولين، وترك الثالث.

---

(١) أشتق: من الاشتياق: وهو ميل النفس للنفس، وأصله: أشتاق، فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

إعرابه: إن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ابن حارث) اسمها. وحارثَ: مضاف إليه، وقد جاء على لغة من ينتظر حيث بقي اللفظ مفتوحاً، كما كان من قبل الترخيم، (إن) حرف شرط جازم (أشتق) فعل الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (لرؤيته) متعلق بالفعل قبله (أو أمتدحه) معطوف على فعل الشرط (فإن الناس قد علموا) مفعول علموا محذوف تقديره، علموا ذلك مني، وجملة (فإن الناس) في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط خبر (إن) في محل رفع.

الْاخْـتِـصَـاصُ

تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء

٦٢٠ ـ الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ: (نَحْنُ ـ الْعُرْبَ ـ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

الاختصاص لغة: مصدر «اختص فلان فلاناً بكذاً» أي: قَصره عليه.

واصطلاحاً: تخصيص حكم بضميرٍ لغيرِ الغائب، بعده اسم ظاهر معرفة، معناه معنى ذلك الضمير.

نحو: نحن ـ المسلمينَ ـ خيرُ أمة أخرجت للناس، أنا ـ طالبَ العلمِ ـ لا تفتر رغبتي، نحن ـ الموقعينَ على هذا ـ نشهد بكذا وكذا.

فقولنا: «تخصيص حكم بضمير» أي: قصره عليه.

وقولنا: «لغير الغائب» أي: المتكلم وهو الكثير، أو المخاطب وهو قليل، نحو: أنت ـ الخطيبَ ـ أفصحُ الناس قولاً.

وقولنا: «بعده اسم ظاهر معرفة» أي: معرفة بالإضافة أو بأل، كما في الأمثلة.

والغرض من إيراد الاسم الظاهر بعد الضمير هو تخصيص الضمير وتوضيحه وإزالة ما فيه من إبهام، ويسمى هذا الاسم الظاهر (المنصوب على الاختصاص) ويكون نصبه بفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره: أخص، ونحوه.

ومن ذلك قوله ﷺ: «**إنا ـ معشرَ الأنبياء ـ لا نورث**»[1] وقوله عليه

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦/ ٤٧ تحقيق الأرناؤوط ومن معه) وإسناده صحيح، وقد اشتهر في كتب النحو بلفظ (نحن) وقد أنكره جماعة من الأئمة كما ذكر ذلك =

الصلاة والسلام: «**إنا ـ آل محمد ـ لا تحل لنا الصدقة**»[١]، فـ(معشر الأنبياء) منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والجملة معترضة بين اسم (إنَّ) وهو (نا)، وخبرها وهو جملة (لا نورث)، أو حال من الضمير[٢].

وقد يقع الاختصاص بـ(أيّ) للمذكر و(أيّة) للمؤنث، ويجب بناؤهما على الضم في محل نصب، وتتصل بهما (ها) التنبيه، وهما ملازمان لهذه الصيغة إفراداً وتثنية وجمعاً ـ ولا بد أن يذكر بعدهما اسم مرفوع على أنه نعت لـ(أيّ)، نحو: إني ـ أيها المسلم ـ نظيف اليد واللسان، إنني ـ أيتها المسلمة ـ أُحسنُ الحجاب.

والغرض الأصلي من الاختصاص هو التخصيص والقصر، كما تقدم، وقد يكون الغرض منه الفخر، كما في بعض الأمثلة السابقة، وقد يكون الغرض التواضع، نحو: أنا ـ أيها العبد ـ محتاج إلى عفو الله.

يقول ابن مالك في الاختصاص: **(الاختصاص كنداء)** أي: إن الاختصاص يشبه النداء حيث جاء على صورته غالباً، ومن ذلك أنه يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم، وتارة منصوباً، وأن كلّاً منهما يفيد الاختصاص، وهو هنا خاص بالمتكلم أو المخاطب، وفي النداء خاص بالمخاطب، وأن كلّاً منهما لا يكون للغائب، بل للحاضر، **(دون يا)** أي: إن الاختصاص يفارق النداء في أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً. وهذا الفارق الأول.

= الحافظ ابن حجر في أول «الفرائض» من «فتح الباري» (١٢/ ٨). وانظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٧).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٥٠) وإسناده صحيح.

(٢) المشهور عند النحاة أنها معترضة، ولم يعربوها حالاً، بناءً على أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا ما أصله المبتدأ، وقد أعربوها حالاً في مثل: ربنا اغفر لنا أيتها العصابة، والحق جواز مجيء الحال من المبتدأ، كما ذكرت ذلك في باب الحال، وعليه فلا مانع من إعراب جملة الاختصاص حالاً.

وقوله: **(كأيها الفتى بإثر ارجونيا)** إشارة إلى الفارق الثاني. وهو: أن الاسم المختص لا يكون في صدر الجملة بل في أثنائها، وتقدير المثال: ارجوني أيها الفتى، بوقوع (أيها الفتى) إثر (ارجوني) أي: على أثرها وبعدها.

وقوله: **(وقد يُرى ذا دون أيٍّ تلو «أل»)** أشار به إلى الفارق الثالث، وهو أن الاسم المختص يكثر تصديره بـ(أل) بخلاف المنادى، فلا يجوز اقترانه بـ(أل)، إلا في مواضع مستثناة، تقدمت في باب (النداء)، وقد أفاد بذلك أن الاختصاص له استعمالان:

١ ـ أن يكون بـ(أيها) و(أيتها).

٢ ـ أن يكون اسماً مشتملاً على (أل)؛ كالمثال الذي ذكره **(نحن العُرْبَ أسخى من بذل)**، ولم يذكر بقية الأحكام.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

أنواع التحذير وحكم كل نوع

٦٢٢ ـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) ٱنْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ... كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه،، نحو: إياك والغيبةَ.

والتحذير نوعان:

١ ـ أن يكون بـ(إياك) وأخواته، وهي إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن.

٢ ـ أن يكون بغير (إياك)..

فإن كان التحذير بـ(إياك) وجب حذف الناصب مطلقاً، سواء وجد عَطْفٌ أم لا، وسواء وجد تكرار أم لا؟ فمثاله مع العطف: إياك والتهاونَ بالصلاة، فـ(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح[١] في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إياك أحذِّر، والأصل: أحذرك، ثم قدمت الكاف لإفادة الحصر، وهي ضمير متصل فلا تستقل، فأتي بالضمير المنفصل الذي يفيد معناه، وهو (إياك) فصار: إياك أحذر، ثم حذف الفعل والفاعل معاً مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب.

وقولنا: (والتهاون) الواو حرف عطف[٢] و(التهاون) مفعول به

---

(١) راجع ما تقدم في إعراب هذا الضمير وفروعه في مباحث «الضمير».

(٢) يجوز أن تكون الواو في هذا الباب للمعية إذا استقام المعنى ففي، مثل: ثيابك والمطر، لا مانع من أن يكون التقدير، مثلاً: راقب ثيابك مع المطر.

لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ، والجملة معطوفة على ما قبلها لا محل لها، ومن أمثلته قوله ﷺ: **«إياك وإسبالَ الإزار»**[1] **وقوله**: **«إياكم والدخولَ على النساء»**[2]، فـ(إياكم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف.

ومثال التحذير بدون عطف: إياك أن تتهاون بالصلاة، وإعراب (إياك) كما تقدم، و(أن تتهاون) في تأويل مصدر مجرور بـ(من) المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً، وهو (أُحذِّرُ).

وأما إذا كان التحذير بغير (إياك) وأخواته، فإنه لا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار، فمثال العطف: الكذبَ والخداعَ، فـ(الكذب) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ (والخداع) معطوف عليه.

ومثال التكرار: النميمةَ النميمةَ، فـ(النميمة) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ، و(النميمة) توكيد لفظي.

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: الرياءَ؛ أي: احذر الرياءَ.

وهذا معنى **قوله**: (إياك والشرَّ ونحوه نَصَبْ... إلخ) أي: إن المحذِّر ـ وهو المتكلم ـ نَصَب أسلوب (إياك والشر) ونحوه، نصبه بما وجب استتاره (أي: بعامل محذوف وجوباً)، **وقوله**: (ودون عطف ذا لإيا انسب) أي: انسب هذا الحكم، وهو النصب بعامل محذوف[3] وجوباً انسبه لـ(إيا) عند عدم العطف عليها، فالمقصود أنه إذا وجد (إيا) وجب حذف العامل مطلقاً.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) عن جابر بن سُليم رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)؛ ومسلم (٢١٧٢) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه. وانظر: فهارس «جامع الأصول» (١/ ٤٦٨).

(٣) وهذا العامل المحذوف يقدر حسب السياق وما يؤدي الغرض، مثل: احذر، باعد، اجتنب، ونحو ذلك. راجع: «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٩).

وقوله: (وما سواه... إلخ) هذا في النوع الثاني، وهو التحذير بدون (إياك) وقد بيَّن أن حذف فعله غير لازم إلا مع العطف ـ والمراد بالواو ـ أو التكرار فيلزم الحذف، ثم ذكر المثال: الضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري، والضيغم هو الأسد.

* * *

تحذير المتكلم والغائب

٦٢٥ ـ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم فلا يقال: إيايَ ومعاونةَ الظالم، وأشذ منه مجيئه للغائب، فلا يقال: إياه ومعاونة الظالم؛ لأن الإنسان لا يحذر نفسه، لعدم الفائدة، لعلمه بما يحذر، ومع ذلك فهو إذا حذر نفسه فإنه يسمع كالمخاطب، لكن الغائب أشذ؛ لأن الإنسان لا يأمر ولا ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع، فيحتاج إلى من يبلغه، فزاد في شذوذه على المتكلم عدم حضوره.

وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع، ولا يصح القياس عليها ويستثنى من ذلك ما إذا كان المحذَّر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذَّر فيصح، نحو: لا تصاحب الأحمق وإياك وإياه، فإن الضمير (إياه) في حكم المعطوف الظاهر، نحو: إياك والغيبة.

قال ابن مالك: (وشذ إياي... إلخ) أي: شذ مجيء التحذير للمتكلم، ومجيئه للغائب أشذ، لما تقدم، ومن قاس على ذلك فقد (انْتَبذ) أي: حاد عن طريق الصواب.

* * *

الإغراء وأحكامه

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) ٱجْعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: حث المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: التدبيرَ والاقتصادَ.

ويجب حذف الناصب في الإغراء إذا كان الاسم مكرراً أو معطوفاً عليه، فمثال المكرر، الإخلاصَ الإخلاصَ، فـ(الإخلاصَ) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم.

ومثال العطف: الجدَّ والمواظبةَ[(١)].

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله لم يجب إضمار الناصب، نحو: المروءةَ، فـ(المروءة) مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره: الزم.

ومن أمثلة ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها: «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاةَ جامعةً...» الحديث[(٢)]، فـ(الصلاة) منصوب بفعل محذوف جوازاً تقديره: احضروا، و(جامعة) حال، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر.

وهذا معنى **قوله**: **(وكمحذر بلا إيا... إلخ)** أي: اجعل الاسم المغرى به كحكم المحذَّر الذي بغير (إياك) في كل ما فصل من الأحكام فيما تقدم.

---

(١) يصح أن تكون الواو عاطفة وأن تكون للمعية، كما في التحذير، فالمعول عليه وضوح المعنى.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٦)؛ ومسلم (٩٠١) واللفظ له.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

تعريف اسم الفعل وأقسامه

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى (ٱفْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل في المعنى[١] والعمل، ولم يتأثر بالعوامل، نحو: صَهْ إذا تكلم غيرك، فـ(صه) اسم فعل مُتضمن معنى فعل الأمر (اسكت) ويعمل عمله، فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ولا يتأثر بالعوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا غير ذلك، وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله، نحو: إكراماً المسكين، فإنه نائب عن فعله في المعنى والعمل، وهو «أكرمْ»، لكنه يتأثر بالعوامل فيقع فاعلاً، نحو: سرني إكرامُك المسكين، أو مبتدأ، نحو: إكرامك المسكين تثاب عليه، أو غير ذلك.

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم فعل أمر ـ وهو الكثير فيها[٢] ـ، نحو: عليك نفسَك فهذبها، فـ(عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم) مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت (نفسك) مفعول به لاسم الفعل منصوب بالفتحة، والكاف مضاف إليه.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد على وزن (فَعَالِ) مبنيّاً على

---

(١) فأسماء الأفعال تؤدي معنى الأفعال، لكن اسم الفعل أقوى في أداء المعنى من الفعل الذي بمعناه، مع ما فيه من الإيجاز والاختصار. [انظر: «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ٨٩].

(٢) انظر المصدر السابق بالجزء والصفحة.

الكسر من كل فعل ثلاثي تام متصرف، نحو: سماعِ النصح، وقد تقدم ذكره في باب: (أسماءٌ لازمت النداء).

٢ ـ اسم فعل ماضٍ، وهو سماعي وقليل، نحو: شتان الشجاعةُ والجبن، فـ(شتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى: (افترق) مبني على الفتح (الشجاعة) فاعل.

٣ ـ اسم فعل مضارع، وهو سماعي وقليل؛ كالذي قبله، نحو: وَيْ لشباب لا يعمل، فـ(وي) اسم فعل مضارع بمعنى: (أعجب) مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢][١].

وهذا معنى **قوله**: (ما ناب عن فعل كشتان وصه... إلخ) أي: إن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل، وبقية التعريف يستفاد من الأمثلة كـ(شتان) اسم فعل ماضٍ، بمعنى: افترق، و(صه) اسم فعل أمر، بمعنى: اسكت و(أوه) اسم فعل مضارع، بمعنى: أتوجع، و(مه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف، ثم ذكر أن اسم فعل الأمر الذي بمعنى: (افعل) كثير في كلام العرب، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً، أما الذي بمعنى غير (افعل) كالذي بمعنى الماضي أو المضارع فهو قليل، وهو سماعي، ليس منه شيء مقيس.

* * *

أسماء الأفعال المنقولة

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) ... وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠ ـ كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

اسم الفعل من حيث الوضع والأصالة في الدلالة على الفعل نوعان:

---

(١) في إعراب هذه الآية عدة آراء منها: أن (وي) اسم فعل مضارع (كأنه) الكاف للتعليل، و(أن) وما في حيزها مجرور بالكاف؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقيل: كأن حرف مشبه بالفعل، إلا أنه ذهب منه معناه، وصار للخبر واليقين، وقيل: غير ذلك. [انظر: «الدراسات» ٣/ ٤/ ١٩٩].

الأول: مرتجل، وهو ما وضع من أول الأمر اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل، مثل: هيهات، شتان، وي، صه.

الثاني: منقول، وهو ما وضع أول الأمر لمعنى، ثم نُقل إلى اسم الفعل وهو أقسام:

١ ـ منقول من الجار والمجرور، مثل: عليك[١]، بمعنى: الزم، إليك بمعنى: ابتعد وتَنَحَّ، تقول: عليك نفسك، إليك عني أيها الكذاب، فـ(عليك، وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

٢ ـ منقول من ظرف المكان، مثل: أمامك بمعنى: تقدم، ودونك بمعنى: خذ، تقول: دونك الكتاب، فـ(دونك) اسم فعل أمر بمعنى: خذ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(الكتاب) مفعول به.

٣ ـ منقول من مصدر وهو نوعان:

١ ـ منقول من مصدر له فعل مستعمل، مثل: (رويد) ـ بلا تنوين ـ في قولك: رويدَ خالداً؛ أي: أمهله، فـ(رويدَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالداً) مفعول به لاسم الفعل، وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرودَ) بمعنى: أمهل، ثم صغر تصغير ترخيم بحذف حروفه الزوائد فصار (رويد).

٢ ـ منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه، مثل: (بَلْهَ) ـ بلا تنوين ـ بمعنى: اترك أو: دع، نحو: بَلْهَ الإهمال، فـ(بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الإهمال) مفعول به.

---

(١) تلحق الكاف أسماء الأفعال، وتتصرف على حسب حال المخاطب إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وهي حرف خطاب لا محل له من الإعراب، ولا تكون مضافاً إليه؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف.

ويجوز استعمال (رويد) مصدراً باقياً على مصدريته، إما مضافاً إلى مفعوله، نحو: رويد خالدٍ، أو منوناً ناصباً له، نحو: رويداً خالداً، فـ(رويداً) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالد) بالجر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبالنصب مفعول به للمصدر، وقد يستعمل منوناً غير ناصبٍ مفعوله، نحو: رويداً يا سائق، وإعراب المصدر كالذي قبله.

ويجوز استعمال (بله) مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر، مضافاً إلى ما بعده، نحو: بَلْهَ الغيبةِ.

وهذا معنى **قوله**: (والفعل من أسمائه عليكا... إلخ) أي: إن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور، مثل: (عليك) و(إليك) أو ظرف، مثل: (دونك) أو مصدر، مثل: (رويد) و(بله) وهما يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما، ويعملان الخفض إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما.

* * *

عمل أسماء الأفعال

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه وتدل عليه، فترفع الفاعل مثله، وتسايره في التعدي واللزوم، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، مثل: صه إذا تُلي القرآن، بمعنى: اسكت، ومهْ عن كل ما لا يليق، بمعنى: اكفف، ففي (صه) و(مه) ضميران مستتران كما في (اسكت) و(اكفف).

ومنه قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ(هيهات) اسم فعل ماضٍ، (هيهات) توكيد لفظي، (لما) اللام صلة للتوكيد، و(ما) فاعل لاسم الفعل(١).

(١) هذا على أنها موصولة، وقيل: مصدرية، وقيل: إن الفاعل مضمر تقديره: بَعُدَ التصديق أو الوقوع لما توعدون، وعليه فليست اللام صلة بل هي للبيان، والجار =

وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً كان اسم الفعل كذلك في الغالب، نحو: دونك الكتاب، فـ(دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، بمعنى: (خذ)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الكتاب) مفعول به لاسم الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فـ(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى: (الزموا) مبني على الضم، والميم علامة الجمع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم (أنفسكم) مفعول به، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه لا يجوز تقديمه عليه، بل يلزم تأخيره، فلا يجوز أن تقول: نفسَك عليك.

وهذا معنى **قوله**: (وما لما تنوب عنه من عمل لها... إلخ)، فـ(ما) مبتدأ و(لها) خبر المبتدأ؛ أي: العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر (لها) أي: لهذه الأسماء، ثم قال: وأخِّرْ المعمول الذي عملت فيه هذه الأسماء.

* * *

٦٣٢ ـ وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

دخول التنوين على أسماء الأفعال

من أسماء الأفعال ما لا ينون، مثل: هيهات، آمين، وكل ما كان منها على وزن (فعالِ) القياسي، ومنها ما لا يتجرد من التنوين، مثل: واهاً، بمعنى: أتعجب، ومنها ما يلحقه التنوين حيناً لغرض معين وقد يخلو لغرض آخر، مثل: صه، فيلحقه التنوين للدلالة على التنكير، فإذا قلت: صهٍ، فمعناه: اسكت عن كل كلام، وإذا قلت: صَهْ، بدون تنوين فمعناه: اسكت عن هذا الحديث المعين، ولا مانع من غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فـ(أفٍ) بالتنوين اسم فعل مضارع مبني على الكسر بمعنى: أتضجر،

= والمجرور متعلق بالفاعل المقدر. [انظر: «المغني» ص٢٩٣]؛ [«المحتسب» (٢/ ٩٢، ٩٣)].

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) وهذه قراءة نافع وحفص، وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين، ومعنى الآية: لا يقع منك لهما تكرُّه ولا تضجُّر[١].

وهذا معنى **قوله**: (واحكم بتنكير الذي ينون منها... إلخ) أي: احكم بتنكير ما نون من أسماء الأفعال، وما لم ينون فتعريفه (بيّن) أي: واضح لتجرده من التنوين، الذي يدل وجوده على التنكير.

* * *

أسماء الأصوات

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ) وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات.

فالدال على خطاب ما لا يعقل: ألفاظ توجهها العرب إلى الحيوان لطلب الامتناع أو لطلب الأداء، ولا يكون ذلك إلا بالتدريب والتمرين، فالأول كقولهم في زجر الإبل عن التأخر: «جَهْ»، وفي زجر الغنم: «إسَّ، هَجْ» والثاني كقولهم للإبل: «نِخْ» إذا طلبوا منها الإناخة.

والذي في حكمه: كالخطاب الذي يوجه للأطفال، مثل: «كَخْ» ـ بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاء، ويجوز كسرها مع التنوين ـ وهي كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات، فيقال له: «كِخْ» أي: اتركه وارم به، وقد قالها النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما لما أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه[٢].

وأما حكاية صوت من الأصوات فإما ألفاظ صادرة من الحيوان أو

---

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ٤٤)؛ وقد جاء في «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٢١، ٢٢) أن في (أف) لغات تقارب الأربعين، ثم سردها.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٣٥٤ ـ فتح)؛ ومسلم رقم (١٠٦٩). وقد ذكر فيها الحافظ في «فتح الباري» ست لغات.

مما يشبهه كالجماد ونحوه، فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها تقليداً ومحاكاة لأصحابها، فقد كان العربي يسمع صوت الغراب فيقلده قائلاً: «غاقْ» أو صوت وقوع الحجارة فيحاكيه: «طقْ»، أو صوت ضربة السيف فيردده «قب». إلى غير ذلك.

وأسماء الأصوات كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب فمثلاً:

«قَبْ». اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «إسَّ» مبني على الفتح... وهكذا..

وهذا معنى **قوله**: (وما به خوطب ما لا يعقل... إلخ) أي: ما خوطب به ما لا يعقل يجعل صوتاً؛ أي: اسم صوت، وهو يشبه اسم الفعل في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر.

ثم ذكر النوع الثاني **بقوله**: (كذا الذي أجدى حكاية) أي: أفاد حكاية صوت من الأصوات.

وقوله: (من مشبه اسم الفعل) ليس على إطلاقه، فأسماء الأصوات لا تشبه أسماء الأفعال من كل وجه؛ فإن أسماء الأفعال ترفع وتنصب وفيها ضمير، وأسماء الأصوات ليست كذلك.

وقوله: (والزم بنا النوعين) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهو ما ذكره في شرح الكافية[(١)]، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات؛ لأنه تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب.

وقوله: (فهو قد وجب) إما تتميم، لصحة الاستغناء عنه بقوله: (والزم) أو لبيان الوجوب؛ لأن ملازمة البناء لا تستلزم وجوبه[(٢)].

---

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩٧).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١١).

نُونَا التَّوْكِيدِ

ما يؤكد من الأفعال وشروط التوكيد

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَي (ٱذْهَبَنَّ) وَ(ٱقْصِدَنْهُمَا)

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ (ٱفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا

٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ(ٱبْرُزَا)

لتوكيد الفعل نونان:

١ ـ ثقيلة مشددة، مبنية على الفتح.

٢ ـ خفيفة ساكنة، مبنية على السكون.

ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط، ولا يؤكد بهما الماضي[(١)]، وأما المضارع ففيه تفصيل، كما سيأتي إن شاء الله.

أثر النون على الفعل

ولهما على الفعل أثران: لفظي، ومعنوي.

١ ـ أما المعنوي فهو تخليص المضارع للمستقبل، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر، إضافة إلى إفادة التوكيد، والمشددة أبلغ في التوكيد؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً.

---

(١) قالوا: لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي. وقد ورد في صحيح مسلم رقم (٢٩٣٤) (١٠٥) حديث حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في ذكر الدجال، وفيه: «**فإما أدركنَّ أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً...**» الحديث قال القرطبي في «المفهم» (٧/ ٢٧٤): (كذا الرواية عند جميع الشيوخ، والصواب: إسقاط النون؛ لأنه فعل ماضٍ، وإنما تدخل هذه النون على الفعل المستقل..) وقال النووي (١٧/ ٢٧٦): (هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: «أدركه» وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فغريب من حيث العربية... قال القاضي: ولعله يدركنَّ، يعني فعبره بعض الرواة).اهـ. قلت: وقد يكون الذي سهل توكيد الماضي هنا أنه مستقبل معنى؛ لأنه ﷺ يخبر عن أمر سيأتي، وهو من أشراط الساعة، والله أعلم.

٢ ـ أما اللفظي، فهو أن المضارع والأمر يبنيان على الفتح، بشرط أن تتصل بهما اتصالاً مباشراً، كما تقدم في أول الكتاب في «باب المعرب والمبني»، فمثال المضارع: لأنصرَنَّ المظلوم، لا ترغبنَّ فيمن زهد عنك، فـ(اللام) واقعة في جواب قسم مقدر، و(أنصرَ) فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، و(لا) ناهية، (ترغبَ) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، ومثال الأمر: اشكرَنَّ من أحسن إليك، فـ(اشكر) فعل أمر مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر.

وتوكيد المضارع قد يكون واجباً، وقد يكون ممتنعاً، وقد يكون جائزاً بكثرة أو بقلة.

١ ـ التوكيد الواجب

فالحالة الأولى: أن يكون توكيده واجباً، وذلك إذا وقع جواباً لقسم واستوفى ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون متصلاً بـ(لام) القسم.

٢ ـ أن يكون مستقبلاً.

٣ ـ أن يكون مثبتاً.

نحو: والله لأبذلنَّ النصيحة، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٢ ـ التوكيد الممتنع

الحالة الثانية: أن يكون توكيده ممتنعاً، وذلك في موضعين:

الأول: إذا كان جواباً لقسم، ولم يستوف شروط وجوب التوكيد، فيمتنع توكيده إذا فَصَلَ بين الفعل ولام القسم فاصل، نحو: والله لسوف أبذل النصيحة، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥] أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال، نحو: وربي لأقومُ بواجبي الآن، أو كان الفعل منفيّاً، نحو: وربِّ الكعبة لا أنصرك إن اعتديت، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] لأن التقدير: لا تفتأ، فحذف حرف النفي.

الموضع الثاني: الذي يمتنع فيه توكيده: إذا لم يسبق بما يجعل توكيده جائزاً، نحو: كثرة العتاب تورثُ البغضاء.

٣ ـ التوكيد الجائز بكثرة

الحالة الثالثة: أن يكون توكيده جائزاً بكثرة، وذلك إذا كان مسبوقاً بـ(إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة للتوكيد، أو مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو غيرها.

فمثال المضارع المسبوق بـ(إما): إما تفْعَلَنَّ الخير تنل جزاءه، والأصل: إنْ تفعل، زيدت (ما) على (إنْ) الشرطية وأدغمت فيها، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨][١]، فـ(الواو) استئنافية و(إما) إن: حرف شرط جازم و(ما) صلة للتوكيد (تخافن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والنون للتوكيد[٢]، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، وجملة: (فانبذ إليهم) جواب الشرط في محل جزم.

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر: لِتَرْحَمَنَّ المسكين، أو: لِترحمْ، والنهي، نحو: لا تؤخرَنَّ فعل الخير إلى غدٍ، أو: لا تؤخر، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، فـ(لا) ناهية، و(تحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، والاستفهام، نحو: هل تَصِلَنَّ رحمك، أو: هل تصل..

٤ ـ التوكيد الجائز بقلة

الحالة الرابعة: أن يكون توكيده جائزاً بقلة، وذلك إذا وقع المضارع بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إن) الشرطية؛ كقول

---

(١) الجار والمجرور (على سواء) متعلق بمحذوف حال من النابذين والمنبوذ إليهم؛ أي: فانبذ إليهم العهد وأخبرهم أنك مقاتلهم حتى يستوي علمك وعلمهم.

(٢) ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/١٤٠٩) أنه لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون. وقد ذكر الأستاذ محمد عضيمة ﷺ في «دراساته» (٣/٤/٤٤٧) سبع عشرة آية.

العرب: (بعينٍ ما أرَيَنَّك)[١]، فـ(ما) زائدة للتوكيد، و(أرينَّ) مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والكاف مفعول به.

وكذا يقل التوكيد إذا وقع المضارع بعد (لم)[٢]، نحو: من مرت به مواسم الطاعة ولم يستغلَّنَّها فهو محروم، أو بعد (لا) النافية، نحو: بادر بالعمل زمن الشباب لا يفوتنَّك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: ١٨]، أو بعد أداة شرط غير (إن) المدغمة في (ما)، نحو: من يصلَنَّ رحمه يسعد.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله** (للفعل توكيد بنونين... إلخ) أي: إن الفعل يؤكد بأحد النونين، أحدهما: مشددة، نحو: (اذهبَنَّ)، والثانية: مخففة، نحو: (اقصدنْهما)، وأفاد بقوله: (للفعل) أنه لا يؤكد بهما غيره. ثم قال: (يؤكدان افعل) أي: فعل الأمر مطلقاً بلا شرط، (ويفعل) أي: المضارع، وفهم منه أن الماضي لا يؤكد، وقوله: (آتياً) حال من ضمير (يفعل).

وقد يستفاد منه شرط الاستقبال، فإن أريد به الحال لم يؤكد (ذا طلب) وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما، (أو شرطاً «اما» تالياً) أي: أو آتياً شرطاً تالياً (إما)، (أو) آتياً (مثبتاً في) جواب (قسم مستقبلاً) ولم يذكر شرط الاتصال باللام (وقَلَّ) التوكيد (بعد ما ولم وبعد لا) وبعد (غير إما) الشرطية (من طوالب الجزا) أي: قَلَّ

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب، ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك التواني. انظر: كتاب «سيبويه» (٣/ ٥١٧)؛ و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٧٥).

(٢) يرى بعض النحاة ـ ومنهم ابن الناظم في «شرحه على الألفية» ص(٦٢٣) ـ أن توكيد المضارع بعد (لم) نادر؛ أي: إنه قليل قلة ذاتية لا قلة نسبية، وذلك لأن (لم) حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل كما ذكرنا، فيتعارضان، وهذا رأي سديد. وانظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٨)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ١٧٧).

التوكيد بعد باقي أدوات الشرط التي تطلب جزاء، ثم بيَّن أنَّ آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح (كابرزا) وأصله: (ابرزَنْ) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، كما سيأتي إن شاء الله.

* * *

طريقة توكيد الأفعال بالنون

٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ ـ يَاءً كَ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)

٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣ ـ نَحْوُ: (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا ... قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

إذا أريد توكيد الفعل فلا يخلو مما يأتي:

١ ـ أن يكون مسنداً للواحد، فإن كان صحيحاً بني آخره على الفتح فتقول في: أنت تصبرُ: لتصبرَنّ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء فكذلك فتقول في: أنت تدعو: لتدعوَنَّ، وفي: أنت تقضي: لتقضِيَنَّ، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء، لتقبل الفتحة، فتقول في: أنت ترضى: لترضَيَنَّ.

٢ ـ أن يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع، وأُتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، وحرك ما قبل الألف بالفتح، فتقول في: أنتما تصبرانِ: لتصبرَانِّ، وإن كان معتلّاً بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف، فتقول في: أنتما تدعوانِ وتقضيانِ: لتدعوَانِّ ولتقضيَانِّ، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء مفتوحة فتقول في: أنت ترضى: أنتما ترضيَانِ، وبعد توكيده: لترضَيَانِّ.

٣ ـ أن يكون مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وواو الجماعة، وحرك ما قبلها بالضم، وحذفت ياء المخاطبة، وحرك ما قبلها بالكسر، فتقول في: أنتم تصبرون: لتصْبِرُنَّ، والأصل: تصبرونَنَّ، وتقول في: أنتِ تصبرين: لتصبرِنَّ، والأصل: تصبرينَنَّ.

وإن كان معتلّاً بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وأبقيت واو الجماعة مضمومة، وياء المخاطبة مكسورة، فتقول في: أنتم ترضَوْنَ: لترَضَوُنَّ، وفي: أنتِ ترضيْنَ: لترْضَيِنَّ.

وإن كان معتلّاً بالواو أو الياء حذفا مع نون الرفع وواو الجماعة وياء المخاطبة، وحرك ما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر، فتقول في: أنتم تدعونَ: لتَدْعُنَّ، والأصل: تدعُونَنَّ، وتقول في: أنتِ تدعينَ: لتَدْعِنَّ، والأصل: تدعُوِينَنَّ، وتقول في: أنتم تقضونَ: لتقضُنَّ، والأصل: تقضِيونَنَّ، وتقول في: أنتِ تقضينَ: لتقْضِنَّ، والأصل: تقضيينَنَّ.

٤ ـ أن يكون مسنداً لنون الإناث، فيبنى آخر الفعل على السكون، ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، ويزاد ألف فارقة بين نون الإناث ونون التوكيد، سواء كان الفعل صحيحاً، نحو: لتَصبْرنَانِّ، أو معتلّاً بالواو أو الياء، نحو: لتدعوْنَانِّ، ولتقضِينَانِّ، فإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء، نحو: لترْضَيْنَانِّ.

وفي طريقة توكيد الفعل يقول ابن مالك في آخر البيت السابق: (وآخر المؤكد افتح كابرزا). وهذه قاعدة عامة وهي أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح، ويدخل في ذلك الفعل المسند للواحد، كما تقدم.

ثم ذكر ما يستثنى من هذه القاعدة وهو المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، **فقال**: **(واشكله)** أي: واشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر **(قبل مضمرٍ لَيْنٍ)** أي: ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء **(بما جانس)** أي: ذلك المضمر **(من تحرك قد علما)** أي: من متحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة، **(والمضمرَ)** أي: الضمير المسند إليه الفعل، وهو واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين **(احذفنه)** لالتقاء الساكنين **(إلا الألف)** أي: ألف الاثنين أبقها، فلا تحذفها، لخفتها، أو لئلا

يلتبس المفرد بالمثنى. وهذا كله في الفعل إذا كان صحيح الآخر، ويدخل فيه المعتل بالواو والياء.

فإن كان الفعل معتلّاً بالألف فقد بينه **بقوله**: (وإن يكن في آخر الفعل ألف) كيرضى (فاجعله منه) أي: اجعل الألف من الفعل (رافعاً) حال من الفعل؛ أي: حال كون الفعل رافعاً (غير الياء والواو) أي: رافعاً غير ياء المخاطبة وواو الجماعة، بأن رفع الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، أو ألف الاثنين، أو نون الإناثِ، نحو: هل يرضيَنَّ الصديق، أترضيَنَّ يا أخي، أترضَيانِّ يا أخويَّ، هل تَرْضَيْنَانِّ يا أخواتي؟

وقوله: (ياءً) مفعول ثانٍ لـ(اجعل) والمعنى: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير واو الجماعة وياء المخاطبة، مما تقدم ذكره.

وقوله: (كاسْعَيَنَّ سعياً) مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد.

فإن كان الفعل رافعاً واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقد بينه **بقوله**: (واحذفه) أي: الألف (من رافع هاتين) أي: من الفعل رافع (هاتين) وهما واو الجماعة وياء المخاطبة، وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف (وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مجانس قُفي) معنى: مجانس؛ أي: مناسب للضمير، ومعنى: (قُفي) أي: تُبع فيه كلام العرب، والمعنى: أن الواو بعد حذف الألف تضم، والياء تكسر، وإنما حركا ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة، وهي فتحة الألف المحذوفة.

وقوله: (نحو اخشَينْ يا هند بالكسر) مثال للمعتل بالألف المسند لياء المخاطبة، فتكسر ياء المخاطبة بعد حذف الألف، و(يا قومُ اخشَوُنْ) بحذف الألف (واضمم) أي: واو الجماعة، وقس على ذلك (مسوياً) أي: ما لم يذكر بما ذُكر؛ لأن القاعدة واحدة.

وأما ما يتعلق بنون الإناث وهو الرابع فيما تقدم فسيذكره في أحكام نون التوكيد الخفيفة.

الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ ... لٰكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ
٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤكِّدَا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

تنفرد نون التوكيد الخفيفة بأربعة أحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف، فلا تقول: اصبرانْ يا محمدان، بنون مخففة، بل يجب التشديد فتقول: اصبرانِّ، بنون مشددة مكسورة.

الثاني: أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأن الفعل المسند إلى هذه النون يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين ـ كما تقدم ـ فتقول: اصبرْنَانِّ يا هندات، بنون ثقيلة مكسورة، ولا تأتي الخفيفة؛ لأنها لا تقع بعد الألف، كما مضى.

الثالث: وجوب حذفها لفظاً لا خطّاً إذا وقع بعدها ساكن، ولم يوقف عليها، وسبب حذفها التقاء الساكنين، نحو: لا تتعودَنْ الكذب، فتحذف النون الخفيفة عند النطق، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها[1]، ومنه قول الشاعر:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[2]

---

(١) يرى فريق من النحاة أن النون لا تحذف إذا وليها ساكن، وإنما تحرك بالكسر على القاعدة وهي: أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر، ثم إن الكسر أخف وأبعد من اللبس، إضافة إلى أن القائلين بحذفها لم يذكروا تعليلاً مقبولاً لخروجها عن الأصل العام. انظر: «حاشية ياسين على التصريح» (٢/٢٠٨)، و«النحو الوافي» (٤/١٨١).

(٢) معناه: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال، فتخضع أنت، ويرتفع هو؛ لأن الأيام دول.

إعرابه: (لا تهين) لا: ناهية، وتهين: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم، والفتحة دليل عليها، =

فحذف نون التوكيد في قوله: (لا تهينَ) وأصله: (لا تُهينَنْ)، فالتقى ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة، وثبوت الياء مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكَّد، وإلا لقيل: لا تُهِنِ الفقير..

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها، بشرط أن تكون بعد فتحة، نحو: ابتعدنْ عن مجالسة المغتاب، فتقول في الوقف: ابتعدا.

وإعرابه: فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل (أنت).

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت نطقاً لا كتابة، ورُدَّ ما كان حذف لأجلها، لزوال علة الحذف، وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافِنْ إلا ذنبكِ، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتان حذفتا لأجل نون التوكيد، للتخلص من التقاء الساكنين.

وإلى هذه الأحكام أشار **بقوله**: **(ولم تقع خفيفة بعد الألف... إلخ)** أي: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون شديدة ـ أي: النون الثقيلة ـ وتكون مبنية على الكسر، وهذا الحكم الأول، وقوله: (خفيفة) بالرفع على الفاعلية، ومثله **(شديدة)** فهو معطوف عليه، ويجوز النصب على أنه حال من فاعل (تقع) العائد إلى نون التوكيد، ومثله (شديدة).

وأشار إلى الثاني **بقوله**: **(وألفاً زد قبلها... إلخ)** أي: زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون الإناث.

وأشار إلى الثالث والرابع **بقوله**: **(واحذف خفيفة... إلخ)** أي:

= (علك) علَّ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والكاف اسمه، (أن تركع) في تأويل مصدر خبر (عَلَّ)، (والدهر قد رفعه) الجملة حال.

احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن؛ أي: وليها ووقع بعدها، وكذا احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة ـ والمراد الضمة والكسرة ـ ثم بيَّن أنك إذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما **(عُدم)** منه أي: ما حذف منه في حالة الوصل بسببها، ثم بيَّن أنها إذا وُقِفَ عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً، وساق لذلك مثالاً وهو (قِفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة، فعند الوقف يقال: قِفَا. .

مَا لَا يَنْصَرِفُ

تعريف الصرف

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنَا

تقدم في أول الكتاب أن الاسم قسمان:

١ ـ معرب.

٢ ـ ومبني.

والمبني يسمى: (غير متمكن) أي: لعدم تمكنه في باب الاسمية بسبب عدم قبوله الحركات، ولا بحث لنا فيه.

والمعرب يسمى: (متمكناً) أي: في باب الاسمية، لقبوله علامات الإعراب، وهو قسمان:

١ ـ متمكن أمكن، وهو الذي يدخله التنوين، ويسمى: «تنوين التمكن» و«الأمكنية» و«الصرف»[1] وهو: التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.

وهذا المعنى هو: عدم شبهه بالحرف والفعل، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من التنوين.

وقولنا: يكون الاسم به أمكن؛ أي: شديد التمكن في باب الاسمية لاشتماله على علامتين: الإعراب، والتنوين، فهو «متمكن»، لقبوله علامات الإعراب، و«أمكن»؛ لأنه منون، فلم يشبه الفعل فيفوت التنوين، ولم يشبه الحرف فيفوت الإعراب.

(١) الصرف في اللغة: من التصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى: الرجوع، فكأن الاسم بسبب التنوين رجع عن شبه الفعل، ويجري في تعبيرات بعض القدماء مثل الكوفيين استعمال كلمة (الإجراء) بمعنى: (الصرف) و(عدم الإجراء) بمعنى: (منع الصرف). انظر على سبيل المثال: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٨٩).

وخرج بقولنا: الدال على معنى، تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم وتنوين العوض؛ لأن الأول تنوين لمقابلة النون في جمع المذكر السالم، ولأنه قد يوجد في الاسم المنصرف، نحو: هؤلاء بناتٌ فاهماتٌ، ويوجد في الاسم الذي لا ينصرف، مثل: سعادات (علماً) فإنه يجوز تنوينه مراعاة لأصله وهو الجمع، فيكون تنوينه تنوين أصله للمقابلة لا للأمكنية، ويجوز عدم تنوينه مراعاة لحالته الآن، وهو أنه علم على مؤنث.

وأما الثاني وهو تنوين العوض فلأنه يدخل الأسماء المنصرفة، مثل: كلٍّ، وبعضٍ، وغير المنصرفة، مثل: دواعٍ، وليالٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ القسم الثاني من أقسام المعرب: متمكن غير أمكن، وهو الذي لا يدخله هذا النوع من التنوين، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون، وهو متمكن، لقبوله علامات الإعراب، وغير أمكن؛ لأنه غير منون، فأشبه الفعل.

وقد تقدم في أول الكتاب أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦] إلا إن أضيف، أو دخلت عليه «أل» فإنه يجر بالكسرة؛ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ﴾ [المجادلة: ١١].

وقد وضع النحويون علامات تميز الاسم الممنوع من الصرف[(١)]. وهي علامات وجودية، متى وجدت في اسم معرب كانت دليلاً على أنه لا ينصرف، ومتى خلا منها كان فقدها دليلاً على أنه منصرف، وسيأتي

(١) اصطلح النحاة على تسمية موانع الصرف بالعلل، وسماها بعضهم علامات، وتسميتها بالأسباب أدق ـ في نظري ـ ثم رأيت أن الزمخشري عبر بذلك، وتبعه الشارح ابن يعيش. انظر: «المفصل وشرحه» (١/ ٥٨)، «النحو الوافي» (٤/ ٢٠٤).

إن شاء الله تفصيل هذه العلامات[(١)].

ولما أراد ابن مالك أن يتكلم عن الأسماء التي لا تنصرف عرف الصفة المختصة بها وهي الصرف؛ **فقال**: (الصرف تنوين أتى مبيناً... إلخ) أي: إن الصرف تنوين يبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى (أمكن) بمعنى: أنه بقي على أصله، فلم يشبه حرفاً ولا فعلاً.

وقوله: **(أمكنا)** اسم تفضيل من (مكُن مكانة) إذا بلغ الغاية في التمكن.

* * *

الاسم المختوم بألف التأنيث

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

الاسم الممنوع من الصرف قسمان:

١ ـ ما يمنع صرفه لعلامة واحدة، وهو ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.

٢ ـ ما يمنع صرفه لوجود علامتين، وهو قسمان:

الأول: ما يمنع صرفه للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل.

الثاني: ما يمنع صرفه للعلمية مع التركيب، أو زيادة الألف والنون، أو التأنيث، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو زيادة ألف الإلحاق، أو العدل.

فالأول: مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة: ما كان مختوماً بألف

(١) تقدم أن النحاة يعبرون عن هذه العلامات بـ(العلل) ويقولون: إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام علتين، ويذكرون في ذلك كلاماً طويلاً يبدو عليه التكلف، والعربي المتكلم بهذه اللغة لا يعرف شيئاً عن ذلك، إضافة إلى ما يرد عليه من اعتراضات، والسبب الحقيقي هو كلام العرب الأوائل، وأنهم نطقوا ببعض الأسماء منونة وبغيرها من دون تنوين، ولا بأس بالاقتصار على العلامات التي نذكرها بعد قليل لتقريب المعلومات وضبطها وإلحاق ما شابهها بها دون التعرض لما وراء ذلك من تعليلات متكلفة، أو قياسات ضعيفة.

التأنيث المقصورة أو الممدودة، والألف المقصورة: هي ألف تأتي في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها ـ مباشرة ـ ألف زائدة للمد، فتنقلب ألف التأنيث همزة، فيمنع ما فيه الألف من التنوين، سواء كان نكرة كـ(ذكرى) و(صحراء) أم معرفة كـ(ليلى) و(زكرياء) و(نجلاء) أم صفة كـ(حبلى) و(حمراء) وسواء كان مفرداً، كما مثل، أم جمعاً، كـ(جرحى) و(أصدقاء) و(أطباء) قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فـ(بشرى) مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف[1]، وقال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ۝٤٦﴾ [الصافات: ٤٥، ٤٦]، فـ(بيضاءَ) صفة لـ(كأس) مجرورة بالفتحة.

وهذا معنى **قوله**: **(فألف التأنيث مطلقاً منع... إلخ)** أي: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم؛ أي: يمنع تنوين الاسم الذي حوى الألف **(كيفما وقع)** مفرداً، وجمعاً، معرفة أم نكرة أم صفة، وسواء كانت في مؤنث أم في مذكر، كما مرَّ في الأمثلة، ولعلَّ إطلاق «ألف التأنيث الممدودة» عليها مجرد اصطلاح في مقابل «الألف المقصورة» ولا يراد منه حقيقة دلالته.

وقوله: (كيفما وقع) اسم شرط على مذهب الكوفيين، وما بعده فعل الشرط، وجوابه محذوف، لدلالة ما تقدم؛ أي: كيفما وقع ألف التأنيث مَنَعَ الصرف.

* * *

١ ـ الوصفية وزيادة الألف والنون، وشرط ذلك

٦٥١ ـ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

هذا النوع الأول من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية، وهو الوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان الاسم على وزن (فعْلان)،

---

(١) والهاء في (جعله) هي المفعول الأول، ويجوز أن يكون (بشرى) مفعولاً لأجله ويكون (جعل) متعدياً لواحد..

والمراد بالصفة ـ هنا ـ: بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً، وليس المراد النعت، فإذا كان الاسم على هذا الوزن مُنِعَ بشرطين:

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء(١)، إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور كـ(لحيان) لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) كـ(عطشان) و(غضبان) و(ظمآن) فإن أشهر مؤنثاتها: عطشى، وغضبى، وظمأى.

٢ ـ أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، كما في الأمثلة، تقول: لا تبخل على عطشانَ ولا عطشى، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًاۚ﴾ [طه: ٨٦]، فـ(غضبان) ممنوع من الصرف، وهو (حال) من الفاعل، ومن أمثال العرب: رُبَّ شبعانَ من النعم غَرْثَانُ(٢) من الكرم.

---

(١) هذا الشرط يذكره النحاة، ثم يمثلون للمستوفي الشروط بـ(عطشان، وغضبان، وسكران) مع أن كتب اللغة كـ«اللسان» و«الصحاح» و«القاموس» في مادة (غضب وسكر وعطش) تذكر للكلمات الثلاث مؤنثاً مختوماً بالتاء وغير مختوم، فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأغلب والأكثر، كما يقول ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٧٢): (يقال: رجل سكران وامرأة سكرى؛ كغضبان وغضبى، وقد قال بعضهم: سكرانة، كما قال بعضهم، غضبانة، والأول أقوى وأفصح).
وجاء في «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٦٧): (لا تقول: «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى...).
وقوله: (في اللغة الفصحى) احتراز عما روى عن بعض بني أسد: (غضبانة وعطشانة) فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة.
وقد ذكر علماء اللغة أن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة بني أسد، كما في «المخصص» (٢/ ١٤٥)، أو لغة في بني أسد كما في «الصحاح» (٢/ ٦٨٧).
وعليه فيجوز إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة «عطشان» ونظائرها، وقد ذكر ابن جني في «الخصائص» (٢/ ١٢): (أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً). وقد أخذ بذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة. وانظر نص القرار في: «النحو الوافي» (٤/ ٢١٧).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢/ ٦٥) قال في «القاموس»: («غَرِث» كفرح: جاع فهو غرثان، وهي غرثى...).

فإن كان تأنيثه بالتاء هو الغالب أو كانت وصفيته طارئة فإنه لا يمنع من الصرف، فالأول، نحو: سيفان ـ للرجل الطويل ـ فإن مؤنثه الشائع: سيفانة. والثاني، نحو: صفوان، في قولهم: هذا رجل صفوانٌ قلبه؛ أي: قاسٍ، وأصل الصفوان: الحجر الأملس.

وهذا معنى **قوله**: (وزائدا فعلان... إلخ)، فـ(زائدا) مرفوع بالألف عطفاً على الضمير المستتر في (منع) في البيت السابق؛ أي: ومنع صرفَ الاسم ـ أيضاً ـ (زائدا فعلان) وهما: الألف والنون، بشرط أن يكون وصفاً، سلم آخره من الهاء عند التأنيث؛ أي: لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء، وسكت عن الشرط الثاني، ويمكن أن يستفاد من قوله الآتي: (وألغينَّ عارض الوصفيه...) أي: ولا ينافي ذلك أنه راجع إلى وزن (أفعل) لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص.

* * *

٢ ـ الوصفية ووزن أفعل وشرط ذلك

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ اَصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَـأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا اَنْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ ـ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

النوع الثاني من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية: الوصفية ووزن (أفعل)، وذلك بالشرطين المتقدمين وهما:

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء.

٢ ـ أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، نحو: أحسن، وأجمل وأبيض، نحو: لا فرق بين أسودَ وأبيضَ إلا بالتقوى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، فـ(أحسن) اسم مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف، نحو: «أرمل»

في قولك: عطفت على رجل أرملٍ (بالكسر مع التنوين) أي: فقير؛ لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيته طارئة؛ أي: غير أصيلة، نحو: «أرنب» في قولك: مررت برجل أرنبٍ (بالكسر والتنوين) بمعنى: جبان؛ لأن الوصفية طارئة؛ لأن لفظ (أرنب) اسم لدابة معروفة، فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معاً كلمة (أربع) في نحو: قضيت في المكتبة ساعاتٍ أربعاً ـ بالتنوين ـ لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء، فتقول: سافرت أياماً أربعة، ولأن وصفيته طارئة، فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استعمل صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا تؤثر في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى، مثل: «أجدل» للصقر، و«أَخْيل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها لون الجسم، و«أفعى» للحية. فهذه ليست بصفات، بل أسماء في الأصل والحال. فلهذا صرفت في لغة الأكثر، وهو الأرجح.

وقد يلحظ فيها الوصفية، فيلحظ في (أجدل) القوة؛ لأنه مشتق من (الجدْل) ـ بسكون الدال ـ بهذا المعنى، وفي (أخيل) التلون؛ لأنه من الخَيَلانِ بهذا المعنى. وفي (أفعى) معنى: الإيذاء؛ لأنها من (فوعة السم) أي: اشتداده وحرارته، وعلى هذا فتمنع من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن (أفعل). والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة.

وكما أنه لا يعتد بالوصفية العارضة فيما هو اسم في الأصل، كذلك لا يعتد بالاسمية العارضة فيما هو صفة في الأصل كـ(أدهم) للقيد المصنوع من الحديد، فإنه في أصل وضعه وصف للشيء فيه سواد، ثم انتقل منه فصار اسماً مجرداً لكل قيد، فيمنع من الصرف نظراً إلى الأصل، وهو الأرجح، ويجوز صرفه على اعتبار أن وصفيته الأصلية قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

وهذا معنى **قوله**: (ووصف أصلي... إلخ)، فـ(وصف) معطوف على (زائدا فعلان) في البيت السابق، والتقدير: وَمَنَعَ صرفَ الاسمِ ـ أيضاً ـ (وصفٌ أصلي ووزنُ أفعلا) أي: إن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن (أفعل) وهذا الشرط الأول.

وقوله: (ممنوع تأنيث بتا) أي: حال كونه ممنوع تأنيث بالتاء. وهذا الشرط الثاني.

ثم مثَّل للمستوفي الشرطين **بقوله**: (كأشهلا) فتقول: مررت بطفلٍ أشهلَ، وطفلةٍ شهلاءَ، والشَّهَلُ: محركة، أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

ثم انتقل لبيان حكم الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة والتمثيل لهما **فقال**: (وألغينَّ عارض الوصفيه) وهذا من إضافة الصفة للموصوف، وفيه تصريح بمفهوم **قوله**: (ووصف اصلي) والمعنى: ألغ الوصفية العارضة؛ كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف، (وعارض الإسميه) أي: ألغ الاسمية العارضة، (فالأدهم) مبتدأ أول، خبره جملة (انصرافه منع) **وقوله**: (القيدُ) عطف بيان من توضيح الأخفى بالأجلى، (لكونه وضع في الأصل وصفاً) أي: إن وصفيته أصلية واسميته طارئة فهو ممنوع من الصرف.

ثم ذكر أمثلةً لألفاظٍ كانت في أصلها أسماء خالية من الوصفية، فصرفت، ويجوز منعها على اعتبار تخيل الوصف فيها، **وقوله**: (وقد ينلن المنعا) أي: يأخذن المنع، والألف للإطلاق.

* * *

٣ـ الوصفية والعدل

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

هذا النوع الثالث مما يحذف تنوينه للوصفية، وهو الوصفية والعدل[1] وذلك في موضعين:

(١) العدل: تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط =

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعَال ومَفْعَل) من واحد إلى أربعة[(١)] كثُلاث ومثنى، فـ(ثُلاث) معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد، فإذا قلت: حضر الطلاب أُحَادَ، فهو معدول عن قولك: حضر الطلاب واحداً واحداً[(٢)].

ولا تستعمل الأعداد المعدولة ـ في الغالب ـ إلا نعوتاً، كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، فـ(مثنى) صفة لـ(أجنحة) مجرورة بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر (وثلاث) معطوف على (مثنى) و(رباع) معطوف على ما قبله مجرور بالفتحة ـ أيضاً ـ، أو أحوالاً، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، فـ(مثنى) حال من (النساء)، أو أخباراً، كقوله ﷺ: «**صلاة الليل مثنى مثنى**»[(٣)]، فـ(مثنى) الأول خبر لـ(صلاة)، والثانية توكيد.

الموضع الثاني: لفظ (أُخَر) وهي جمع (أُخرى) مؤنث (آخر) بمعنى: مغاير، نحو: سَجَّلَ التاريخ لعائشة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها ولنساءٍ أُخَرَ أثرهن في حفظ السنة، وكان الأصل أن يقال: ولنساءٍ آخَرَ ـ بمد الهمزة

= ألا يكون التحويل لقلب، نحو: «أيس» مقلوب «يئس»، ولا لتخفيف، نحو: «فخْذ» بسكون الخاء، تخفيف «فَخِذ» بكسرها، ولا للإلحاق، نحو: (كوثر) بزيادة الواو لإلحاقها بكلمة (جعفر) ولا لزيادة معنى، نحو: «رجيل» بالتصغير، لإفادة معنى التحقير. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١١٣).
ومن فوائد العدل: التخفيف بالاختصار، نحو: مثنى معدول عن اثنين اثنين.

(١) هذا موضع اتفاق وهو أنه من واحد إلى أربعة، والقول الثاني أنه إلى العشرة. انظر: «همع الهوامع» (١/ ٢٦)؛ و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٢١٤)؛ و«شرح الرضي على الكافية» (١/ ١١٤).

(٢) العدل في الأعداد يسمى عندهم: بالعدل (التحقيقي) لأن هذه الألفاظ وردت عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى، والحق أن مسألة العدل لا تخلو من تكلف، والأحسن أن يقال: إن سبب المنع الوصفية وصيغة (فُعَال) أو (مَفْعل) أو (فُعَل) كما سيأتي.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

وفتح الخاء ـ لأن أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يلزم الإفراد والتذكير، ولكنهم عدلوا عنه، وقالوا: لنساءٍ أُخَرَ ـ بضم الهمزة وفتح الخاء ـ فمنع من الصرف للوصفية والعدل[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فـ(أُخَرَ) صفة لـ(أيام) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن (فُعَل).

وهذا معنى **قوله**: (ومنع عدل مع وصف معتبر... إلخ)، فـ(مَنْعُ) مبتدأ و(عدل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والمفعول محذوف تقديره: ومنع عدلٍ مع وصفٍ الصرفَ معتبر؛ أي: مما يمنع الصرف اجتماع الوصف والعدل في الألفاظ المذكورة. ثم بيَّن أن (مثنى وثلاث) يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى، ولم يذكر ما زاد على الأربعة، وفي **قوله**: (كهما) دخول الكاف على الضمير المتصل، وهو خاص بالضرورة[2].

* * *

صيغة منتهى الجموع

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلَا) أَوِ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)

ذكر ـ هنا ـ النوع الثاني ـ مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة، وهو صيغة منتهى الجموع[3]، وضابطه: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

---

(١) فإن قيل: لِمَ لم يحكم النحاة على (أخرى) الممنوعة من الصرف، بالعدل؟ فالجواب: أنه وإن وجد فيها العدل، لكنها لما اشتملت على ألف التأنيث المقصورة، وهي أقوى، لم يلتفتوا للعدل، وأما (آخران، وآخرون) فمعربان بالحروف، فلا دخل لهما في هذا الباب، فصار البحث خاصّاً بلفظ (أُخر) مع أن العدل في أربعة ألفاظ.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ١٦).

(٣) هذا تعبير كثير من النحاة، فيقولون: صيغة منتهى الجموع، أو الجمع المتناهي، سميت بذلك لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف =

وقولنا: (حرفان) أي: سواء كان أحد الحرفين مدغماً في الآخر أم لا، فالأول، نحو: خواصّ، وعوامّ، ودوابّ، والثاني، نحو: مساجد، معاهد، أقارب، وقولنا: (أو ثلاثة أوسطها ساكن)، نحو: أحاديث، مصابيح، عصافير، فإن كان أوسطها محركاً صُرِفَ، نحو: صياقلة[(١)] وتلامذة.

ولا فرق في صيغة منتهى الجموع بين أن تكون على وزن (مفاعل أو مفاعيل) أو على وزن غيرهما مما ينطبق عليه الضابط المذكور، كما في الأمثلة.

وصيغة منتهى الجموع نوعان:

الأول: اسم صحيح، وهو ما كان آخره حرفاً صحيحاً؛ كالأمثلة السابقة، وهذا حكمه حكم غيره في هذا الباب، في أنه يجرد من التنوين ويرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة تقول: لا تذهب إلى مجالسَ سيئةٍ فتسمعَ أحاديثَ لا خير فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، فـ(صوافَّ) حال من الهاء في (عليها)، وهو منصوب غير منون؛ لأنه على وزن (فواعل)، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣]، فـ(أساور) مجرور بالفتحة لأنه على وزن (أفاعل).

الثاني: اسم معتل، وهو ما كان آخره (ياء) لازمة غير مشددة قبلها كسرة، مثل: دواعٍ، جمع داعية، وثوانٍ، جمع ثانية. فهذا إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة يعامل معاملة الاسم المنقوص في الأغلب[(٢)] في شيئين:

= غيرها من الجموع، فإنها قد تجمع، مثل: كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعام وأناعم، أما مثل: مساجد ومصابيح فلا جمع لهما بعد ذلك، لكن سيأتي أن هناك أسماء ألحقت بهذا الجمع المتناهي، فمنعت من الصرف، لمجيئها على هذا الوزن، مع دلالتها على مفرد، فلو قيل في النوع الثاني الذي يمنع من الصرف لعلامة واحدة: «ما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل أو شبههما» لكان أولى، وسيأتي مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الصيقل: شحاذ السيوف وجلّاؤها.

(٢) بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة، فتنقلب الياء ألفاً، بشرط أن =

١ ـ حذف يائه رفعاً وجرّاً.

٢ ـ ثبوت تنوينه، وهو تنوين العوض، لا تنوين التمكين؛ لأنه ممنوع من الصرف، فهو فاقد له ـ كما تقدم ـ ويقدر فيه الرفع، والجر للثقل، فمثال الرفع: للأسفار دواعٍ تحتمها، فـ(دواعٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً، أو تخلصاً من التقاء الساكنين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١].

ومثال الجر: الساعات والأيام من ثوانٍ، فـ(ثوانٍ) اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لأنه ممنوع من الصرف، لصيغة منتهى الجموع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر: ١، ٢].

وأصل هذه الكلمات: (دواعي، وغواشي، وثواني، ولیالي) فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة التي كانت العرب تحذفها من (فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر.

أما في حالة النصب فتثبت الياء، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين، نحو: إن دواعيَ الخير كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨]، فـ(ليالي) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بـ(سيروا)[1].

= يكون مفرده اسماً محضاً على وزن (فعلاء) الدالة على مؤنث، وليس له في الغالب مذكر، مثل: صحراء، وصحار، فيقول: صحارَى بغير تنوين في حالات الإعراب الثلاث، نحو: في بلادنا صحارَى واسعة، إن في بلادنا صحارَى واسعة، صار جزء من صحارى واسعة أماكن زراعية، فالأول مرفوع؛ لأنه مبتدأ مؤخر. والثاني منصوب؛ لأنه اسم (إن) مؤخر. والثالث مجرور، فهو اسم مقصور ممنوع من الصرف في كل حالاته.

(١) اتضح أن الجمع المنقوص (غواشٍ) والمفرد المنقوص (قاضٍ) يتفقان في وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقاء الياء مع الفتحة، ووجود التنوين رفعاً وجراً، ويختلفان في:
١ ـ حذف الياء في صيغة منتهى الجموع للخفة أو للتخلص، وفي المفرد للتخلص. =

فإن كان الاسم المعتل الذي على وزن صيغة منتهى الجموع مقترناً بـ(أل) أو مضافاً بقيت الياء ساكنة في حالتي الرفع والجر، وتقدر عليها الضمة والكسرة، ومتحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب، تقول في المقترن بـ(أل): الليالي حُبالى يَلِدْنَ كلَّ عجائب، إنَّ الليالِيَ حبالى، من الليالي ليالٍ فاضلة. وتقول في المضاف: ليالي العشر الأواخر من رمضان ليالٍ فاضلة، والموفَّق من اغتنم لياليَ العشر بالعمل الصالح واستدرك في بقية شهره ما فاته من أيامه ولياليه.

وفيما تقدم **يقول ابن مالك**: (وكن لجمع مشبه مفاعلَا... إلخ) أي: كن كافلاً ـ أي: قائماً ومنفذاً ـ بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) وقوله: (لجمع) ليس بقيد، وإنما خصه لغلبته، وإلا فالمفرد الذي على هذا الوزن مثله في المنع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

والمراد بالمشابه: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها، سواء كان أولها ميماً أم غير ميم، مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب، وغير ذلك.

ثم بيَّن أن المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل، مثل: جوارٍ (جمع جارية) يعامل معاملة المنقوص، مثل: سارٍ، وأصله: ساريٌ (اسم فاعل منقوص من سرى، إذا سافر ليلاً) في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع تنوينه فقط، لا من كل وجه، فإن (جوارٍ) يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض، بخلاف «سارٍ» فإنه يجر بالكسرة وتنوينه للتمكين.

وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح، كما تقدم.

* * *

= ٢ ـ أن تنوين المفرد تنوين تمكين، وتنوين الجمع تنوين عوض.
٣ ـ أن المفرد يجر بكسرة مقدرة، والجمع بفتحة مقدرة.
٤ ـ أن المفرد ينون في حالة النصب، والجمع لا ينون.

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع

٦٦٠ ـ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

الغرض من هذين البيتين بيان أن الحكم السابق ليس خاصّاً بصيغة منتهى الجموع الأصلية ـ وهي نوع من جمع التكسير كما سبق ـ وإنما يدخل فيها جميع ما ألحق بها، وهو كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على مفرد، سواء كان هذا الاسم عربيّاً أصيلاً أم غير أصيل، علماً كان أو غير علم، مرتجلاً أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: «هوازن» اسم قبيلة عربية، «جلاجل» اسم بلدة معروفة.

ومثال العلم المَعرّب[1]: (شراحيل) علم على عدة أشخاص من الصحابة ﷺ والمحدثين وغيرهم، كما في «القاموس».

ومن الأعجمي المعرّب الذي ليس علماً: (سراويل) ـ بصورة الجمع ـ قال في «القاموس»: (السراويل: فارسية معرّبة، وقد تذكّر). وعليه فهي مؤنثة، وهي اسم للواحد منها، تقول: هذه سراويل قصيرة.

فكل اسم من هذه الأسماء وما شابهها يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع، بشرط أن يكون دالّاً على مفرد، ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد جاء على صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ ـ ومنها سراويل ـ ملحقات؛ لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وليس في المفردات العربية ما هو على زنتها؛ لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول من جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

---

(١) المعرّب: هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. انظر بحثاً مطولاً في الموضوع في كتاب «المزهر» للسيوطي (١/ ٢٦٨).

وهذا معنى **قوله**: (ولسراويل بهذا الجمع شَبَهٌ... إلخ) أي: إن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد. ثم بيَّن أن صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علماً فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف؛ أي: من الصرف، كما تقدم في الأمثلة، ومنه ـ أيضاً ـ (أذاخر) اسم موضع في مكة، و(جمَّاعيل) قرية بالقدس[1].

* * *

١ ـ العلمية والتركيب المزجي

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيْكَرِبَا)

اعلم أن ما لا ينصرف نوعان:

الأول: لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، وهو ما إحدى علامتيه الوصفية، وهو ثلاثة، وما منع لعلامة واحدة، وهو اثنان، وتقدم ذلك.

الثاني: لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير، وهو ما إحدى علامتيه العلمية، مع التركيب أو زيادة الألف والنون... إلخ، وقد شرع ابن مالك في بيانها.

فالأول: العلمية والتركيب المزجي، (والمركب المزجي: كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة)، وشرطه هنا: أن يكون غير مختوم بـ(ويه)[2]، نحو: هذه حضرموتُ، رأيت حضرموتَ، مررت بحضرموتَ.

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزءيه إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مع امتناع

---

(١) ضبطها ياقوت في «معجم البلدان» بالفتح وتشديد الميم وألف وعين مهملة مكسورة وياء ساكنة ولام (٢/ ١٥٩).

(٢) أما المختوم بويه فهو مبني على الكسر؛ لأنه اسم صوت، وأسماء الأصوات من باب أسماء الأفعال، وهي مبنية، كما تقدم، وعللوا بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين.

التنوين في الحالات الثلاث، ويبقى الجزء الأول على حاله من فتح كـ(حضرَموت) أو سكون، نحو: هذه قاليْ قلا (اسم مدينة)، رأيت قاليْ قلا، قرأت عن قاليْ قلا.

وهذا معنى **قوله**: (والعلم امنع صرفه... إلخ) أي: امنع صرف العلم حال كونه مركباً تركيب مزج، مثل: معدي كَرِبَ، والألف فيه للإطلاق.

واحترز **بقوله**: (تركيب مزج) من المركب الإضافي والإسنادي فالإضافي يعرب صدره بالحركات أو الحروف، وعجزه يكون مجروراً دائماً، فإن وجد سبب يقتضي منعه من الصرف منع، نحو: أبو قحافةَ والد أبي بكر رضي الله عنه، وأما الإسنادي فهو معرب بحركات مقدرة للحكاية، كما تقدم ذلك في باب «العلم».

* * *

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

٢ ـ العلمية وزيادة الألف والنون

الثاني من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية وزيادة الألف والنون[(١)]، نحو: جمعت المصاحف في عهد عثمانَ رضي الله عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٨١][(٢)]، وقوله تعالى:

(١) علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، كما في «حمدان» و«فرحان» حيث يمكن ردهما إلى: حَمْد وفَرَح، بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني، نحو: عثمان، مروان، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: حسان، وعفان، وحيان، فإن جعلت من: الحسّ بمعنى: الإحسان ـ مثلاً ـ ومن العفة، ومن الحياة فوزنها: (فَعْلان) وهي ممنوعة من الصرف، وإن جعلت من: الحسن والعفن والحَيْن (بمعنى: الهلاك) فوزنها (فَعَّال) لأن نونها أصلية، وتكون مصروفة، ومثلها: (شيطان) من شاط يشيط إذا احترق فيمتنع صرفه، أو من شطن بمعنى: بعد، فيصرف، والمسموع عن العرب في (حسان) منعه من الصرف، فالأولى اتباع المسموع.

(٢) (ولسليمان) الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه =

﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فإن كانت الألف والنون أصليتين، نحو: «خان» بمعنى: دكان أو فندق، أو كانت النون أصلية، مثل: أمان، لم يمنع الاسم من الصرف.

وهذا معنى **قوله**: **(كذاك حاوي زائدي فعلانا)** أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً (زائدي فعلانا) والمراد: الحرفان الزائدن في (فعلان)، وهما: الألف والنون، والألف في (فعلانا) للإطلاق، ثم مثَّل بمثالين: **(غطفان وأصبهان)** وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون الاسم على وزن (فعلان)، وإنما المقصود احتواؤه على الحرفين الزائدين، نحو: عِمْران، وسُفيان، وسليمان، و(غَطَفان) علم على قبيلة و(أصبهان) اسم مدينة في فارس، وفيها لغات كثيرة، منها: فتح الهمزة وكسرها، ومنها: إبدال بائها فاءً، والتمثيل بها مبني على أن أصل الكلمة عربي، أما على الرأي الآخر وهو أنها أعجمية ـ كما في «القاموس» ـ وهو الصواب، فالمانع من الصرف العلمية والعجمة.

* * *

٣ـ العلمية والتأنيث

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

الثالث من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء منع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر، مثل: عبادة وطلحة، أو لمؤنث، مثل: فاطمة، ميمونة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثَّل، أم لم يكن زائداً، مثل: هبة، عظة

= ما تقدم؛ أي: وسخرنا.. (الريح) مفعول به للفعل المحذوف (عاصفة) حال من (الريح) وجملة (تجري) في محل نصب حال ثانية.

[علمين] قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الفتح: ٢٤]، فـ(مكة) مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث.

وإن كان مؤنثاً بالمعنى: ـ أي: بكونه علماً لمؤنث ـ فإما أن يكون ثلاثيّاً أو زائداً على ثلاثة أحرف، فإن كان زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف، مثل: زينب، مريم، هاجر. وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع من الصرف، مثل: أَمَل، شَرَف، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدثر: ٤٢]، فـ(سقر) اسم لجهنم ـ أعاذنا الله منها ـ مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: ٦، ٧]، فـ(إرم) بدل أو عطف بيان من الاسم المجرور قبله، مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث؛ لأنه علم على قبيلة.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميّاً أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع، فالأول مثل: بلْخ وحِمْص، من أسماء الأمكنة، والثاني مثل: سَعْد (علم امرأة).

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع مذهب الجمهور لوجود العلمية والتأنيث، مثل: نَوْف، هِنْد، دَعْد، تقول: جاءت نوفُ أو نوفٌ، سلمت على نَوفَ أو نوفٍ[1].

وهذا معنى **قوله**: (كذا مؤنث بهاءٍ مطلقًا... إلخ) أي: إن الاسم المؤنث يمنع من الصرف إذا كان علماً مؤنثاً بالهاء (وسميت هاء نظراً

---

(١) في مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزء الأول مجلد ٣٥) مقال وافٍ عن الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط. رجح الباحث فيه الصرف على المنع، وذكر أن الظاهرة السائدة في لغة العرب هي الصرف، مع أن المنع قد ورد في بعض النصوص العربية الصحيحة.

لأنه يوقف عليها بالهاء وإلا فهي التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث، بخلاف تاء بنت وأخت فليست للتأنيث، وإنما هي أصل من أصول الكلمة)، وقوله: (مطلقًا) تقدم بيانه.

ثم بيَّن حكم الخالي من هذه الهاء **فقال**: **(وشرط منع العارِ)** أي: الخالي من الهاء **(كونه ارتقى... إلخ)** أي: شرط منعه أن يزيد على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثيّاً أعجميّاً، نحو: جُور، أو محرك الوسط، نحو: سَقَر، أو يكون علماً منقولاً كما تقدم. ثم بيَّن أن ساكن الوسط غير الأعجمي يجوز فيه وجهان **فقال**: **(وجهان)** أي: الصرف وعدمه، **(في العادم تذكيراً سبق)** أي: في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه، و**(عجمة)** معطوف على (تذكيراً) أي: وفقد العجمة، ثم ذكر المثال وهو: هِنْد، **وقال** **(والمنع أحق)** أي: منعه من الصرف أولى؛ لأنه علم مؤنث.

* * *

٤ ـ العلمية والعجمة

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

الرابع من أسباب المنع: العلمية والعجمة، والمراد بالعجمة: أن يكون اللفظ غير عربي[1]، ويشترط لذلك شرطان:

الأول: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم[2] كإبراهيم،

---

(١) تعرف عجمة الاسم بأمور غالبية وليست مطردة منها:

أ ـ خروجه عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

ب ـ نقل الأئمة.

جـ ـ أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، مثل: الجيم والصاد؛ كصولجان (وهو المحجن) أو الجيم والقاف، نحو: منجنيق، أو في آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز، ولهذا أبدلوا الزاي سيناً فقالوا: مهندس.

(٢) من النحاة من لا يشترط علميته في لغة الأعاجم، وهذا رأي جيد، وفيه تيسير؛ لأن الوقوف على علمية غير العربي مع كثرة اللغات فيه عسر، وقد نسبه في «همع الهوامع» (١/ ٣٢) إلى الجمهور، وعليه فيمنع من الصرف، مثل: قالون، وبندار، ويصرف على القول الأول؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم.

وإسماعيل، وإسحاق، قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [الصافات: ١١٢]، فـ(إسحاق) اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

فإن كان عندهم غير علم، نحو: ديباج، ثم جعلناه علماً وجب صرفه.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، كما مُثِّل، فإن كان ثلاثيّاً لم يمنع من الصرف، سواء كان محرك الوسط كـ(شَتَر) اسم قلعة، أو ساكنة كـ(نوح) و(لوط)(١)، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: ٨٦]، فـ(الواو) عاطفة.. و(إسماعيل) معطوف على اسم منصوب قبله، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا معنى **قوله**: **(والعجمي الوضع والتعريف... إلخ)** أي: إن الاسم العجمي في وضعه وتعريفه **(مع زيد على الثلاث)** أي: مع زيادة على ثلاثة أحرف، **وقوله**: **(زيد)** مصدر: زاد، يقال: زاد يزيد زيداً، **(صرفه امتنع)** مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول (والعجمي)(٢)، **وقوله**: **(الوضع)** بالجر مضاف إليه، وجاز دخول (أل) على المضاف، لاقتران المضاف إليه بها، كما تقدم في باب «الإضافة».

* * *

(١) جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة جمعت في قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً　　وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمدا

و(شيث) هو ابن لآدم عليهما الصلاة والسلام. [انظر: «البداية والنهاية» (٩٨/١)] وأسماء الملائكة عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا: مالكاً ومنكراً ونكيراً، فهذه الثلاثة مصروفة و(رضوان) ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٢) الأظهر الذي يفهم من كلام سيبويه في «كتابه» (٣/ ٢٣٤) أن علة المنع في الأعلام الأعجمية هو ثقلها في اللفظ، فهي غريبة على اللسان العربي، ولهذا لم تنونها العرب، لئلا تزيد في ثقلها ولم يدخلوا الكسرة عليها.

٥ ـ العلمية ووزن الفعل

٦٦٨ ـ كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَـخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَـ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

الخامس من أسباب المنع مع التعريف: العلمية ووزن الفعل، والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل أو غالب فيه.

فالأول مثل وزن: فَعَّل وفُعِل، فهما مختصان بالفعل لا يوجدان في غيره إلا ندوراً، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن منع من الصرف، مثل: شَمَّر [علم فرس] فإنه على وزن عَلَّمَ، ودُئِل [علم قبيلة] فإنه على وزن ضُرِبَ، وخَضَّم [اسم موضع] فإنه على وزن كَلَّمَ[(١)].

والثاني: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثال الأول: صيغة (اِفْعِلْ)، نحو: إثمد [وهو الكحل] فإنه على وزن اِجْلِس، وصيغة (أُفْعُل)، نحو: أُبْلُم [نوع من البقل] فإنه على وزن أُكْتُب، وكصيغة (اِفْعَل)، نحو: (إصبَع) فإنه على وزن اِفتَح، فإذا سمي بعلم منقول من هذا الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي.

وأما الثاني وهو ما فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثل: أحمد، ويزيد، فإن كلّاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم، نحو: أَفْهَمُ، والغيبة، نحو: يبيع، ولا يدل على معنى في الاسم، فيكون هذا الوزن أليق بالفعل، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن كان أقرب إلى الفعل، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، قال تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، فـ(أحمد) خبر المبتدأ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣] فقد قرأ الجمهور (ولا يغوث ويعوق) بغير تنوين، فإن كانا عربيين فَمَنْعُ الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعجمة والعلمية.

(١) انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٧٧).

فإن كان العلم على وزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه بل هو مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء لم يمنع من الصرف، فتقول فيمن اسمه: ضَرَبَ[١]: هذا ضربٌ، ورأيت ضرباً، ومررت بضربٍ؛ لأن هذا الوزن يوجد في الاسم كـ(شَجَر) وفي الفعل كـ(كَتَبَ).

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (كذاك ذو وزن يخص الفعلا... إلخ) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل، أو يغلب في الفعل، فالمختص كـ(يعلى) ـ علماً ـ والغالب كـ(أحمد)، وهو علم منقول من الفعل المضارع للمتكلم، أو من أفعل التفضيل، وقد جاء منوناً للضرورة، وإلا فحقه المنع.

* * *

٦ ـ العلمية وألف الإلحاق المقصورة

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

السادس من أسباب المنع: العلمية وألف الإلحاق المقصورة، والإلحاق: زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوزن بها كلمة أخرى، لتخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر.

ومن هذه الأحكام: الصرف، وعدمه، ومن أمثلتها: «علقى» علم لنبت و(أرطى) علم لشجر، وهما ملحقان بجعفر، فيمنعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، فتقول فيهما ـ علمين ـ: هذا علقى، ورأيت علقى، ومررت بعلقى، ومثلها أرطىٰ، فإن لم يجعل علماً صرف.

وهم يعللون المنع بأن ألف الإلحاق تجعل الاسم على وزن (فَعْلى) فتشبه ألف الإلحاق في زيادتها ألف التأنيث المقصورة، والتي هي من أسباب المنع من الصرف، ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث؛ لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه، والحق أن العلة في ذلك السماع عن العرب، ولا يبعد أن تكون هذه الأسماء جزءاً مما لحقته

(١) الضَرَبُ: بفتحتين: العسل الأبيض. انظر: «المصباح المنير» ص(٣٦٠).

ألف التأنيث المقصورة[١].

يقول ابن مالك: (وما يصير علماً من ذي ألف... إلخ) أي: لا ينصرف الاسم إذا صار علماً فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق.

* * *

٧ـ العلمية والعدل

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)

٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

السابع من أسباب المنع: العلمية والعدل[٢]، وذلك في أربع مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي، وهي أربعة ألفاظ (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع)[٣]، نحو: احتفيت بالأخوات كلِّهن جُمعَ.. فـ(جُمعَ) توكيد لكلمة (الأخوات) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[٤].

الثاني: ما كان على وزن (فُعَل) ـ أيضاً ـ علماً لمذكر إذا سمع

(١) من النحاة من لم يذكر ألف الإلحاق، فابن يعيش في كتابه «شرح المفصل» يذكر مع العلمية ستة أسباب، ويسقط السابع وهو ألف الإلحاق، وإن كان قد أشار إليها بعد كلامه على ألف التأنيث. انظره: (١/ ٦٠، ٦٩) وكذا ابن هشام في «الشذور وشرحه» ص(٤٥١).

(٢) هذا التعبير هو المشهور في كتب النحو، وسنعدل عنه إلى غيره، كما في الحاشية الآتية.

(٣) كُتَع: من كَتْع الجلد بمعنى: تجمعه، وبُصَع: من بَصْع العرق بمعنى: تجمعه، وبُتَع: من البَتْع، وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

(٤) هذا هو التعبير الدقيق، وأما قولهم: العلمية والعدل، فإن (العدل) متكلف، ذلك أنهم يقولون: إن أصل (جمع) في المثال المذكور: جمعاوات؛ لأن مفرده جمعاء؛ كصحراء وصحروات، فعدل عن جمعاوات إلى جمع، وهذا تكلف ظاهر، لا يعرفه العرب، فالصواب أن يقال: العلمية ووزن (فُعَل)، والعلمية في هذه الكلمات الأربع جاءت من كونها علم جنس، يدل على الإحاطة والشمول، وهذا يفهم من كلام ابن مالك هنا، فإنه مثل للعلم المعدول بفُعَل التوكيد، لكنه ردَّ ذلك وأبطله في شرحه للكافية. فانظر: «حاشية الصبان مع الأشموني» (٣/ ٢٦٤)؛ و«شرح الكافية» (٣/ ١٤٧٥).